جامعـــة عمـــار ثليـــجي الأغـــواط
كليـــة العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قســـم التـــاريخ

الموضـــوع:

الأزمة البترولية 1973 وانعكاسها على الجزائر

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
الأخضري نعيمة
بن الشيخ فطوم

إشراف الأســـتاذ:
قفاف عبد الرحمان

السنـــة الجـــامعية 1440/1439هـــ – 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر أولا إلى الله و ثانيا إلى من :

ربياني صغيرا .

إلى كل من علمني و أخذ بيدي و أنار لي طريق العلم و المعرفة .

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز و النجاح

إلى كل من ساندي و وقف بجانبي .

إلى كل من كان سببا في تحفيزي .

إلى من كان النجاح طريقه و التفوق هدفه و التميز سبيله

إليكم جميعا الشكر و التقدير و الإحترام .

جزيل الشكر و التقدير و الإحترام للأستاذ المشرف : "عبد الرحمان قفاف"

على العون و المساعدة.

وصل اللهم على سيد الخلق محمد عليه الصلاة و السلام.

إهداء

الحمد لله شكرا كثيرا الذي لولا فضله و رعايته لنا لما وفقنا في إنجاز المذكرة و ألف صلاة و سلام على أعز و أنبل عباده رسولنا الكريم محمد عليه أفضل صلاة و أزكى تسليم أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والديا العزيزين إلى التي ضحت من أجلي و سهرت على خدمتي إلى صاحبة القلب الحنون التي كانت يدا للعون إليك أمي .

و إلى الذي كان سندا و منحني طيلة دربي الدراسي و رباني على مكارم الأخلاق مثلي الأعلى و قدوتي الحسنة إليك أبي .

ونقدم جزيل الشكر و العرفان للأستاذ" عبد الرحمان قفاف" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته .

كما نوجه شكرنا لكل من ساعدنا من إخوة و أهل و زملاء.

خطوم

إهداء

" أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من حملتني و وضعتني كرها إلى من سهرت و تعبت لراحتي إلى من فرحت لفرحتي و حزنت لحزني إلى : " أمي ، أمي ، أمي " .

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى من أنار درب حياتي و كان سبب في وصولي إلى ما وصلت إليه ، إلى من ضحى و كافح لأجلي إلى من علمني أن الصبر عن الأشياء سبيل الظفر بها إلى: " أبي الغالي" .

إلى إخوتي من الأصغر إلى الأكبر : إسماعيل _ محمد نور الدين _ طاهر ياسين _ أحمد .

إلى أخواتي العزيزات من الأصغر إلى الأكبر : لامية _ أمينة _ رقية _ ريم .

إلى صديقاتي : آسيا _ بشرى _ زينب _ أم النون _ فاطمة _ منال _ كريمة _ فطوم _ العالية .

إلى كل من يعرف نعيمة الأخضري

إلى كل من علموني أن العلم سلاح و الأخلاق ذخيرته.

نعيمة

مقدمة

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره إهتمام بالغ من طرف الخبراء والمحللين الإقتصاديين في الدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء.

وفيما يتعلق بالإقتصاد الجزائري، فلقد شكل البترول منذ الإستقلال مصدر أساسيا للتمويل،

لأن تأثير النفط بلغ جميع أوجه النشاط الإقتصادي، وأصبح يؤثر وبشكل رهيب في التجارة الدولية هذا ماجعله من أهم المواضيع الساخنة في عالمنا المعاصر سواء كان ذلك من الناحية الإقتصادية أو السياسية، فبالفعل إستطاع النفط بخصائصه الطاقوية الفريدة من نوعها التي يمتلكها أن يسيطر على العالم بأسره فالنفط أداة محورية تمكننا من تحقيق التقدم التكنولوجي والإزدهار الإقتصادي، والتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، حتى أن مصير الشعوب أصبح يقرر وفق معطيات السوق النفطية العالمية، فبين بلدان منتجة وأخرى مستهلكة له تكون الحرب الإقتصادية.

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى فأصبح هو قلبها وبهذا بدأت الدول المستهلكة للنفط العمل على تنسيق سياستها البترولية والطاقوية لحصول على هذه السلعة بأسعار مناسبة وبطريقة منتظمة عن طريق إستعمالها لنفوذها والضغوط على الدول المنتجة للنفط فذلك بإنشائها والعمل على إيجاد بديل آخر للنفط من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقات المتجدد أو البديلة

وبهذا فإن الجزائر برزت في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التىإختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة لكنها إتفقت معها في بناء إقتصاديات نفطية تعتمد على مورد نابض من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها ومن هذا فإن وضعية الإقتصاد الوطني متوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط والمرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية هذا مايجعله عرضة لصدمات مختلفة.

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية بدت على التطوارات الحاصلة على الإقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة الجيولوجية من جهة والحولات السياسية من جهة أخرى (كلأزمات الدولية والحروب) حيث إرتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي بإكتشاف خصائص ومزايا البترول

واستخدامه في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدمية فاشتد الإقبال عليه وذلك بعد إزاحة عن المركز الأول الذي ظلت تحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ومع التركيز الإحتياطات البترولية في مناطق محدودة مع العالم إزدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكانة البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والإقتصادية والسياسية أدت إلى تزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الإنشغال بالإقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وإرتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول ومنه فإن أهمية البترول كسلعة تنبع من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجية والأسعار التي يدفعها المستهلكون، وهذا ما أكسب سوق تداولها مميزات خاصة كانت لها آثار عميقة على تطور قطاع المحروقات والتوازنات الداخلية والخارجية الكثير من الدول وخاصة العربية منها، فهو بمثابة بوابة نحو النمو والتطور الإقتصادي .

إشكالية الدراسة :

إن الأزمات البترولية المتتالية (1973-1979-1986) أعطت انعكاسات سلبية وإيجابية على أسعار البترول إرتفاعا ونزولا، الشيء الذى أدى إلى عدم استقرارا الاقتصاد العالمي عامة والجزائر خاصة ومنه فإن معرفة آثار هاته الأزمات أصبح حتميا ولازما وذلك لما يطرأ على العالم من تطورات متسارعة .

-ماهي الأزمة البترولية 1973؟ وماهي إنعكاساتها على الجزائر ؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية بغية معرفة أحداث أزمة 1973 عموما وعلى الجزائر خصوصا نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

-ما هو تعريف البترول ؟ وما تاريخ نشأته ؟

-ماهية الأزمات البترولية (1973، 1979، 1986) ؟

-ماهية آثار وإنعكاسات الأزمات البترولية على الجزائر ؟

أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة تسعى إلى :

-الوقوف على تعاريف مفاهمية حول تعريف البترول وتعريف الأزمة الإقتصادية

-الوقوف على علاقة الإقتصاد الجزائري بالأزمات البترولية العالمية

-إيجاد حلول المناسبة لتخطي الأزمات

الإطار المكاني والزماني لدراسة:

يتم التركيز في هذه الدراسة على البحث في علاقة الإقتصاد الجزائري بأسباب ظهور أزمة 1973 وتأثيرها على الإقتصاد الدول العربية بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة والأزمات التي توالتها كأزمة 1979، 1986 حيث أن في هذه الدراسة تتبين مدى تأثير هذه الأزمات على الإقتصاد الكلي للجزائر حيث حددت بفترة مابين 1973 - 1986

أسباب إختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى إختيار موضوع الدراسة، منها ماهو شخصي ومنها ما يحدث من تطورات الإقتصاد وبذلك تتمثل هذه الأسباب بـ :

-أسباب نشوب هذه الأزمات (1973-1979-1986)

-طريقة إستعمال البترول كسلاح للحروب

-موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع التي تبحث في العلاقات الدول العربية مع الجزائر

-إيضاح مشكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بجزء كبير على البترول .

المنهج المستعمل لدراسة:

المنهج المناسب لدراسة هو المنهج التاريخي الوصفي حيث يعتمد على أسلوب تفسير أحداث ماضية بغية الوصول إل حقائق تساعد على فهم الحاضر بناءا على أحداث سابقة فيها بعض الأجزاء المتعلقة بتاريخ قطاع البترول وتاريخ علاقة البترول بالمشاكل السياسية

خطة البحث:

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول وهي كتالي :

الفصل الأول: تم تخصيصه لدراسة مفاهمية حول تعريف البترول وتاريخ نشأته بالإضافة إلى تعريف الأزمة الإقتصادية وأسباب نشوبها وفي الأخير وضحنا مكانة وتطور البترول في الإقتصاد الجزائري والمشاكل التي تواجهه .

الفصل الثاني :حاولنا من خلاله الإشارة الأزمات البترولية الثلاثة وماهية أسـبابها ونتائجها.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى الآثار والإنعكاسات الأزمات على المجتمع الجزائري وإنعكاسها على الصحة والسكن وكذلك إنعكاسها على التربية والتعلـيم وآثارهـا علـى الإقتصاد الجزائري في القطاعات (الزراعة، الصناعة، المحروقات) وأخيرا تطرقنا إلى الإستراتجيات البديلة لقطاع البترول (فلاحي، سياحي، صناعي)

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي :

-صعوبة الحصول على معطيات خاصة بتاريخ قطاع البترول في الجزائر

-نقص المصادر والمراجع حول موضوع الدراسة

مدخل تاريخي

الأزمة البترولية 1973

وانعكاسها على الجزائر

بالرغم من إستقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقية في تبعية خارجية لفرنسا حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، فكانت الحقول البترولية مشغلة من طرف شركات أجنبية مثل شركة "ديال و كريسي " هذه الشركات كانت تعمل في صناعة البترول الجزائري وتخضع لأحكام قانون الفرنسي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هي إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات "سونطراك " في 1963/12/31.[1]

أما في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع المحروقات البترو كيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بإنظمامها في 22-06-1968 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر.

في 24-فبراير -1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الذي صرح قائلا : إبتداءا من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية إلى صالح شركة سونطراك.[2]

كان توقيع الجزائر على إتفاقيات إيفيان عام 1962 يهدف إلى تحقيق الإستقلال السياسي وضمان وحدة التراب الوطني كهدف عاجل، ولم تكن معركة النفط التي أجلت إلى ما بعد لإستقلال ضمن أوليات تلك المرحلة التي تتطلب دفعا صارما عن مكسب إستقلال السياسي المهدد والهش، لكن ما تم الإعلان عن إستقلال الجزائر في 1962 وتمتعها بكل سيادتها على كل أرضيها، سارت السياسة الجزائرية في قطاع النفط نحو تحقيق أهدافها التي تحددت وفقا لمتطلبات المصلحة العليا للجزائر[3].

[1] لمواتي حجاج، ميزانية الدولة بين الجبائية العادية والجبائية البترولية، (مذكرة ليسانس 2004-2005)، ص64.

[2] عبد العزيز وطيان،" الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992 ص 151.

[3] أسامة صاحب منعم، الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية 1962، 1965 جامعة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 5، العدد 1، ص 89

كما هو متوقع أفردت إتفاقيات إيفيان خاصة بكيفية إستغلال الثورات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية إشتملت على عدة إلتزامات منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي أكتسبت قبل إستفتاء تقرير المصير، وعليه فإن جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام قانون البترول الصحراوي أيا كانت الطبيعة القانونية لتلك الإمتيازات وأيا كانت عائدية الأموال بإمتناعها عن إتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة للجزائر وضمان إطار السيادة الجزائرية العاملة على الصحراء ومواصلة الجهود معا لإستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر كما نصت الإتفاقية على أن المجلس إدارة الهيئة المذكورة يكون بالتساوي بين الجزائر وفرنسا كما أعطت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء.

وبظهور الثورة النفطية الجزائرية وبكمية تجارية مهمة في النصف الأول من القرن 20 هو ما كانت فرنسا تفتقده في أرضيها وهذا ما زاد تمسكا بالجزائر بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في سنة 1954 مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب على النفط الجزائري[1].

إنتهجت الجزائر منذ الإستقلال سياسات مالية توسعية تارة وتقلصية تارة أخرى حيث إختلف بإختلاف الأوضاع الإقتصادية السائدة في كل مرحلة والإجتماعية والمالية الناجحة من إرادات قطاع المحروقات مما جعل الإقتصاد الوطني يرتبط إرتباط قويا بهذا القطاع .

[1] أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائرية في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1992 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، جامعة بابل ،الدراسات الحضارية والتاريخة، المجلد 4، ص 240

حيث نجد في الجزائر في فترة السبعينات والثمانينات بداية تأميم المحروقات وفـــرة مالية في فترة 1973-1979 وهذا نتيجة الطفرة النفطية الأولى والثانية وذلـــك بإرتفـــاع أسعار البترول لكن بظهور أزمة 1986 والتي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا وذلـــك بسبب تدهور في الإقتصاد الوطني، كما نجد أن الطفرتين الأولى والثانية كان لهما أسباب سياسية أكثر منها إقتصادية وذلك بإستخدام سلاح النفط في الحروب وخاصـــة الحـــرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973[1].

[1] أسامة صاحب منعم، المرجع السابق، ص 241

الفصل الأول

البترول والأزمة الاقتصادية

(إطار مفاهيمي)

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها الدولة والمجتمعات والأمم في كل القطاعات الاقتصادية وحتى الاجتماعية منها فهي تحتاج إلى الطاقة وهي تستخدم في تشغيل وتحريك مختلف وسائل النقل والتشغيل والأدوات المنزلية المختلفة كـــالأجهزة الكهرومنزلية وغير ذلك من الأغراض.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة البترول في الجزائر وأهميته

المطلب الأول: مفهومه ونشأة البترول

أولا: مفهوم البترول: البترول كلمة من أصل يوناني تعني زيت الصخر وهو مادة بسيطة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث إختلاف خصائص مشتقاته بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها بإعتباره خلـــيط من المواد هيدرو كربونية والبترول السائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانـــه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف تبعا لكثافة النوعية .

البترول هو سائل يتكون أساسا من هيدرو كربونات وكذلك على نسبة صغيرة مـــن الكبريت والأكسجين والنتروجين.[1]

إن كلمة البترول في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعنـــي petr الصـــخر + oleum وتعني زيت أي بمعنى زيت الصخر يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت.

فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربـــون، فكل مادة تتكون من جزئيات هي وحدات تركيبها الأساسية وكل جزء يألف من ذرات[2].

1 أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصـــلح –بيـــروت– الطبعة الجديدة، 1990، ص 323.

[2] أمينة مخلفي محاضرات حول مدخل إلى الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، جامعة قاصـــدي مربـــاح، ورقلـــة ج1، 2013–2014، ص06.

النفط هو سائل قاتم اللون يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيميائية منها ما هو غاز ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران والإلمام بمركبات البترول المختلفة مرهون بتطور وسائل فصلها وتحليلها وكل ما تقدم العلم مكن التعرف على المزيد من المشتقات البترولية.[1]

ثانيا: نشأة البترول: إن الدارس للشؤون البترولية يلاحظ بأنه هناك إختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية* Patroleum .

لا تزال المعارف بشأن نشأة البترول ومكوناته فئة نسبية ففي بادئ الأمر إعتقد البعض أن أصل البترول يكمن من ناحية في الطفال ومن ناحية أخرى في الوحل كلسي*، ولكن من الإعتقاد لم يكن سوى تكهن لا غير ولكن بفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية في العشرين سنة الأخيرة أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون بها البترول.[2]

ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة وفي أزمة جيولوجية مختلفة وبهذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة، احتوته وحدة من الرحالة وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية*

---

[1] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، أثار صدمات النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بالقايد– تلمسان، 2015–2016 ، ص4.

* الوحل كلسي: هو شكل من أشكال كربونات الكالسيوم المستمدة من الكائنات الحية والعوالق التي تتراكم في قاع البحر

[2] وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي سنة2012–2013، ص04.

وإن نشوء البترول يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها النباتية والأحياء البحرية الدقيقة وبقايا الكائنات الحية الأخرى والرواسب المعدنية، والتي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا، مشكلة طبقات سمكية تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية، هذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأة النفط.[1]

لقد عرف، الإنسان منذ القدم حوالي 5000 سنة قبل الميلاد واستخدمه في العديد من جوانب حياته وذلك في العديد من مناطق العالم المختلفة كمنطقة فارس في إيران ومنطقة العراق والصين إلا انه لم يتمكن من معرفة النفط إلا بعد فترات متأخرة وفي فترة العصر الحديث في أواخر القرن، التاسع عشر هذه الفترة التي تميزت بازدهار وتطور العلوم والمعارف التي بدأت باستغلال النفط هذه الثروة الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والصناعي. [2]

إن أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة اختلفت وتباينت فيه الكثير من الآراء والنظريات من قبل الجيولوجيين والكيميائيين، حيث أن هذه النظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير نشأة النفط لم تستطيع أن توضح كل الحقائق كما أنها لم تسلم من الانتقادات.

ثالثا: نشأة البترول في الجزائر: يعود تواجد البترول في الجزائر إلى عهد الفينيقيين إلا انه لم يكن ظاهرا مثل ما هو عليه الآن، أما اكتشافه حديثا فقد تعددت الروايات حيث نجد أن مؤسس مدينة حاسي مسعود الرحال "مسعود روابح" تنقل إلى منطقة المعايشة (حي بو عمامة حاليا).في1917نظرا لما يتميز به هذا المكان من بيئة ملائمة وتوافر الأشجار ونباتات الرعي والظل الذي يحميه من حرارة الصيف وباشر الحفر بحثا عن

[1] وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص5

[2] جليل عبد المنعم، المرجع السابق، ص4.

* المصائد البترولية: هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز بالتجمع فيه بكميات إقتصادية.

البئر بواسطة قرن حيوان، حسب روايات متعددة، وبوصول النقيب عن الماء إلى عمق محدد، ظهرت مع المياه رائحة وطعم [1]

غريبين ما جعل الرجل يخبر الكثير من شخص بالحادثة، واعتبروها لعنة من الأرض التي أصبحت تفرز ماء أسود وزيوت غير محروقة نتيجة لجعلهم بأنه سائل بترول خام وفي هذا الصدد. نفى أفراد العائلة أن يكون البترول المعروف هو من صعد إلى السطح عند قيام مسعود بالحفر بل لم يتعد الأمر الوصول إلى عمق معين أظهر بعض الإفرازات الزيتية للنفط الخام.في حين بلغ ذلك مسامع المستعمر الفرنسي إنا ذاك .والذي سارع إلى عين المكان وقام بأخذ عينات إلى مخابره بباريس لتكشف بعدها وتحديدا في عام 1938 عن تواجد ثروة نفطية كبيرة بالمنطقة الجنوبية من الجزائر، لكنها فظلت الاحتفاظ بالسر طمعا في كسب آبار التمويل.[2]

بعملياتها العسكرية بإفريقيا، وأثبتت ذلك عدة أقوال تؤكد أن فرنسا بدأت في التنقيب عام 1953 وإكتشفت أول بئر نفطي حقيقي في يوم 16 نوفمبر 1956 على بعد 800م من البئر القديمة التي إكتشفها مسعود .

المطلب الثاني: خصائص البترول

للبترول مميزات هامة رفعه فوق مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:

– التركيبة الكيميائية الفريدة من نوعها حيث أن المدموج مع الكربون بعطية خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف الباهظة جدا.

– يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.

[1] ظريفة ركيس، إكتشاف البترول وأثره في السياسة الفرنسية على الجزائر والدول المنطقة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، جامعة محمد خيضر– بسكرة–سنة 2014–2015، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص76.

– البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.

– يعتبر البترول مصدرا ناضبا تتناقص كثافته باستعماله. [1]

– تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000منتجا

– البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.

– تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية، ويتوفر الفحم في الدول الصناعية.

ومن الخصائص الاقتصادية للبترول العربي تتضح من خلال:

– انخفاض تكلفة الإنتاج.

_ خضوع أسعار البترول للعوامل السياسية والإقتصادية.

_إرتفاع عوائد الرأس مال المستثمر.

إن خصائص البترولية ترتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب إستمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع بديلة ومن أبرز مميزاتها.

1–الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب إستغلال الثروة البترولية.

2– الميزة الإنتاجية (إنتاج العمل العالية): حيث تتميز بإرتفاع إنتاجياتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

3– ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق إستهلاكها في أي منطقة من العالم.[2]

[1] محمد الدينوري ، فاطمة علاق، دور الصناعات البرترولية في التنمية الإقتصادية وتحدياتها، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حمه لخضر–الوادي–مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، جوان 2018، العدد 6، ص397.

[2] عمر علماوي، شرف الدين سعداوي، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني ، حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990–2012، مذكرة لنيل شهادة للبسانس في علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، سنة 2012–2013 ، ص07.

المطلب الثالث: أهمية البترول

تبرز أهمية البترول كسلعة في كونه سلعة ضرورية لتطور وتقدم العالم المعاصر، وتتجلى هذه الأهمية في الجوانب التالية:

أهمية تجارية: يشكل النفط سلعة تجارية دولية ذات قيمة مالية ضخمة، حيث يتم بيعها من طرف البلدان النامية غالبا وشراءها من طرف البلدان المصنعة في الأسواق العالمية وتحقق بذلك أرباحا خيالية، يعتبر البترول شريان قطاع النقل والمواصلات حيث تقدر نسبة الكميات المستخدمة في هذا القطاع بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم.[1]

أهمية صناعية: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، بحيث لا يمكن استمرار الصناعة بشكل منتظم دون البترول الذي يعتبر ليس كمصدر للحرارة والطاقة المحركة للآلات فحسب وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيمياوية، وبالتالي يمكن اعتباره من بين عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، الرأس المال والتنظيم وباعتبار الطاقة البترولية إلى حد الآن هي الأفضل والأوفر والأسهل، فإن استهلاكه أصبح معيارا للتقدم الاقتصادي.

أهمية زراعية: إن استعمال المنتجات بترو كيماوية لها أثر كبير على التطور الزراعي.

أهمية سياسية: يستعمل البترول كسلاح ضغط ومصدر نزاع، فمن حرب السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 وما حدث في حرب أكتوبر 1973 إلى العراقية الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج 1991 والعدوان على العراق في 2003، كل هذه الحروب كان البترول عنوانها العريض وهدفها المعلن والخفي، وهذا بالطبع تجاهل أطماع وإستراتيجيات معظم الدول الصناعية الكبرى في الإستحواذ على أكبر حصة من البترول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأن العامل الإقتصادي يبقى هو الدافع

[1] عمر علماوي، شرف الدين سعداوي، المرجع السابق، ص 07.

الأهم وراء الحروب للسيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية والتي يتصدرها البترول[1].

يلعب البترول دورا هاما في وضع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، تعد الدول العربية من أغنى المناطق في العالم وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ولقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب أكتوبر 1973.

أهمية إجتماعية: يمكن ملاحظة دور البترول في الحياة الإجتماعية من خلال المظاهر التالية:

1- البترول وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان المعاصر، وللبترول دور كبير في ضمان تسيير هذا القطاع مثل بنزين السيارات والمازوت والديزل للبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل.

2- دور البترول في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات[2].

أهمية عسكرية: يعد الكيروسين من أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري على البترول لاستعماله كمصدر وقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية.

كما تكمن أهمية النفط الاقتصادية في انه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدولة وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على الموارد التحكم في

[1] عربية دحاوي، اثر الصدمات البترولية على المتغيرات السياسية والمالية ، دراسة تقنية حالة الجزائر 1970-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد نقدي ومالي، سنة 2015-2016، ص 45.

[2] ريمة بيطام ، أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر 200-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، قسم مالية وإقتصاد دولي، سنة 2014-2015.ص 10، 11.

الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها. وتكمن في أهميتين أيضا:

1- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجحة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة.

2- لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبيترو كيماوية كما أن الاقتصاد الجزائري له إعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والثلث الأخير من معظمه هو الدخل القومي هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة ومصدرها أرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العم والخاص في دعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها.[1]

من أكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضا في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع والدولة حتى تعاريفها تنوعت وتعددت فهي ظاهرة إنسانية عرفت منذ العصور القديمة في تنشأ في لحظة وفق ظروف مفاجئة داخلية وخارجية فلها تأثيرات إجتماعية وإقتصادية ونفسية حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول.

[1] رقية بوبكري، نور اليقين عرباوي، مدى تأثر تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح سنة 2012-2013، ص 28.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة الإقتصادية وأسباب نشوبها

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية.

تعريفها لغة: هو الضيق والشدة ولفعل أزمة على الشيء أزمها عض بالفم له عظا شديدا فمثلا يقال أزمة الفرس على اللجام ويقال أزمة السنة أي اشتد قحطها، والأزمة طبقا لقاموس لسان العرب من القحط أو المجاعة، وتعرف أيضا بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغيرات من الأفضل إلى الأسوء وهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب .

تعريفها إصطلاحا:

1- الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة المنظمة والمتجمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير.

2- الأزمة هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية على مختلف الكيانات ذات العلاقة. [1]

3- الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية .

4- الأزمة هي فترة حرجة أو حالة مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم.

فمن الباحثين من عرفها أنها حالة عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد.

مفهوم الأزمة الاقتصادية: وجد استعمال مصطلح الأزمة في علم الاقتصاد حيث يدل على فترات قصيرة التي تكون فيها صحة الاقتصاد متقلبة، فهي تمس المتغيرات أو الجوانب الحقيقية للإقتصاد كانخفاض الإنتاج بكافة أنواعه (الصناعي، الزراعي، الخدماتي) والعمالة والأسعار والانكماش في التجارة الداخلية والخارجية.[2]

---

[1] علي بن مهلهول الرويلي، إدراة الأزمات وتعريفها و أبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011، ص03، 05.

[2] صلاح الدين طالبي، تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية(الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد- تلمسان- 2009-2010، ص2.

وتعرف الأدبيات الماركسية الأزمة الاقتصادية بوصفها فترات اضطراب عنيفة واختلالات إقتصادية حادة تقطع سير عملية الإنتاج الرأسمالي الموسع التي تظهر الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق وقد وصف " إنغلز فريدبيك" الحالة التي تحدثها الأزمة الإقتصادية مشيرا إلى توقف التجارة وإزدحام الأسواق وانخفاض مستويات المعيشة[1].

المطلب الثاني: خصائص الأزمة الإقتصادية

للأزمة مجموعة من الخصائص يتعين توفرها في الموقف الأزموي الذي يواجه والكيان الإداري وأهم هذه الخصائص هي :

1-نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية وقطع في جسد الصراع عند النقطة معينة تخالف من سبقها في الوضع القائم.

2-موقف يتطلب عملا عاجلا يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمر تقع فجأة دون توفر أن يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جدا بما لا يسمح مباشرة باتحاد القرار المناسب لمواجهة أثر حدوثه.

3-تسبب في البداية حد تصادمه درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانية الفعل لمواجهتها.

4- تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة في جانبها السلبي مثل القلق والتوتر وفقدان العلاقات الإجتماعية.

5- قلة المعلومات الصحيحة المتاحة وبذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج مكافحة للأزمات مثل منع والتحضير وإدارة الأزمات[2].

يرى بعض الباحثين أن الأزمات تتسم بالخصائص التالية:

_ نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

---

[1] بهية بوكروح ، الأزمة المالية والإقتصادية العالمية(دراسة تحليلية لأسباب والتداعيات والحلول 2007-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2010-2011، ص04.

[2] محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات ، مؤسسات شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط 2006، ص 233.

ـ تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.

ـ المفاجأة والسرعة التي تحدث بها ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجـود عنصـر المفاجأة.

ـ سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.

ـ يصعب فيها التحكم في الأحداث.

ـ تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات.

ـ التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والقوى المؤيـدة والمعارضـة والمهتمـة والغير المهتمة[1].

فلقد أوجز من الباحثين هذه الخصائص الأربعة فقط:

1- المفاجأة: وهي غير متوقعة وعادة ما تؤدي إلى الارتباك والتوتر والاضطراب.

2- الخطر: هو الذي يهدد الأرواح والممتلكات واستمرار الصدمات وعمال المرافق العامة مما يحدث توتر واضطراب في المجتمع والأجهزة الرسمية والغير رسمية.

3- الضغط القوي مع الزمن: هي قيمة الوقت المحسوب بالثواني بالنسـبة لعمليـة اتخاذ القرارات إزاء موقف تزداد ترديا وتعقيدا.

4- المدى: اي عدم الثقة من مدة نهاية الأزمة وذلك راجع لصعوبة تقديره وذلك مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط إمكانية معقدة وصعبة[2].

5- جسامة التهديد: والتي تؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد حالة مـن الحالات القلق والتوتر.

تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصـالحها، مما يوجد صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته وتكون هذه الصـعوبات إمـا إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.[3]

---

[1]-صبحي رشيد اليازجي، إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص 325.

[2] علي بن مهلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 75.

[3] فطيمة لبعل، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الصادر ات النفطية للدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصـادية ، تخصـص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة– سنة 2016–2017، ص 05.

المطلب الثالث: أسباب نشوب الأزمة الإقتصادية.

لكل شيء سبب فإنه هناك عوامل تسبب الأزمة وهي كثيرة ومنها التخلف والجهل والفقر والبطالة والأمراض والفتن الطائفية والعرقية وندرة الموارد والكوارث الطبيعية والصناعية وكذلك النزاع وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي ويمكن أن نصف أسباب نشوب الأزمات على النحو التالي:

1- **أسباب كارثية:**

- طبيعية: كالزلازل والبراكين والفياضانات والتصحر وشبح المياه وجميع أسباب التي لها علاقة بالبيئة والأمثلة كثيرة على ذلك.
- صناعية : كالتسرب الإشعاعي والتسرب الغازي.
- بشرية : الحروب والصراعات المسلحة.

2- **أسباب اجتماعية:**

- الظلم الإجتماعي والتفرق العنصري.
- التوترات الطائفية والعرقية والأمنية.
- التخلف والجهل.
- الانفجار السكاني.

3- **أسباب اقتصادية:**

- الفقر والبطالة.
- انخفاض مستوى دخل الفرد.
- غلاء المعيشة.
- عدم توزيع الثروة بشكل عادل.

4- **أسباب سياسية:**

- الصراع السياسي على السلطة.
- الفشل السلمي في تداول السلطة.
- الثورات الحدودية[1].

[1] عائشة عامري، عمار أحجب نفعي ، أثر الأزمات البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة مولاي طاهر-سعيدة-سنة 2016-2017، ص 16، 17.

- المتغيرات الإقليمية والدولية.

5- **أسباب فنية:**

- سوء التقدير والتقسيم.
- تعارض المصالح والأهداف.
- الأخطاء البشرية.[1]

كان قطاع المحروقات منحكر من طرف الشركات البترولية الأجنبية قبل وبعد الإستقلال مما أدى الجزائر بالتفكير في إستعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أدوات وطنية تهدف إلى إستغلال هذه الثروة وهاته المصادر الطاقوية العائدة إلى الإقتصاد الوطني ومن خلال هذا توضح لنا مكانة البترول في الإقتصاد الجزائري والمشاكل التي يواجهها.

المبحث الثالث: البترول في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: مكانة البترول في الإقتصاد الجزائري

تكمن مكانة البترول في الإقتصاد الجزائري في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة وبحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلع والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وبذلك إعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وإزدهارها، وتكم أهميته في حقيقتين هما:

أولا: كونه مصدر الطاقة وتحظى مكانته المتميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية وإقتصادية عديدة تتمثل في درجة الإحتراق العالمي وإرتفاع معامله الحراري ونظافة إستخدامه وسهولة نقاه وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما ينتجه من مزايا أخرى.

ثانيا: لأنه مادة خام أساسية في العديد من الفروع الصناعات الكيماوية وبتروكيماوية وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعة زيوت

[1] عائشة عامري، عمار أحجب نفعي، المرجع نفسه، ص 18.

التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...الخ إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.[1]

فهي تتميز بالتجارة الخارجية للجزائر وذلك بالإعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5 %من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن إستنتاجه من الصادرات الجزائر كما ساهمت الجباية البترولية في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصة من خلال الإستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

كما أن له مكان في المساهمة في خلق وحدات صناعية وتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات وفي التحويلات البترو كيماوية كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات، حيث إستطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.[2]

المطلب الثاني: تطور إنتاج النفط في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا من القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من القبل الفلبيين والرمان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الأشغال الصناعية للنفط في الجزائر كانت مع بداية (جنوب غرب غليزان)، الذي تم اكتشافه سنة1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان) وقد كانت سنة1956 هي بداية النتاج الفعلي للنفط في الجزائر إذ بلغ إنتاج واد قطران (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف خلال الفترة (1949_1956)، وبعد الحرب العالمية الثانية، وقد شجعت هذه الإكتشافات الحكومية الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملايين لتأمين إستغلال الصحراء، فجاء قانون البترول الصحراء في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء الأجنبية أم فرنسية للإستثمار الميدان البترولي في الجزائر وبعد الإستقلال السياسي للجزائر 1962 إتجهت السلطات الفرنسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها،

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، بدون طبعة 2004، ص39.

[2] عمر علماوي، شرف الدين سعداوي، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990–2012)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، سنة 2012–2013، ص 13، 14.

فتأسست سونطراك 1964-12-31 تتولي مهمة كسر إحتكارات الأجنبية من خلال قيمتها بجميع الأنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائية في ضل سياسة بترولية مستقلة[1].

إستطاعت سوناطراك في نهاية 1967 أن تفرض وجودها إذا تمكنت من التحكم في جميع نشاطات البحث وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن تأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول من ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك ويمكن ملاحظة سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجزائر.

يعتبر قرار تأميم الجزائر لمواردها البترولية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الإقتصاد على القطاع البترولي ومن جهة أخرى إما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الإقتصاد وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها ما يسمى بتشريعية حول قضية الأسعار تناولت أسعار البترول في الجزائر الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة وبإنظمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك والأويب أصبح تحديد الأسعار المعنية يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومات دول أعضاء الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من إستغلال الشركات العالمية.[2]

[1] عائشة عامري، عمار أحجب نفعي، المرجع السابق، ص89.

[2] عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة باتنة 2008، ص 38.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه البترول في الجزائر

محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع البترول بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم التجسس الإقتصادي والصناعي في مجال البترول بإعتباره من القطاعات الحيوية الإقتصادها حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الإستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول البترول وهي تقدم دعما لشركاتها البترولية.[1]

إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة ولكن الدول المتقدمة قدرتها على إستيعاب التاريخ والتعامل معه تأشيرا على الجغرافية الأحداث وجعلها تتمتع بقدرة فائقة على الأزمات الدورية وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل كما يعمل على تعميق هذا التقسيم مما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

إن البترول يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلة إرتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبيا على حجم الإرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة علما بأن سعر الدولار نفسه في الأسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الخارجية الأمريكية كما أن تسعيرة النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

[1] فتوح أبو ذهب صادق، هيكل التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مركز الخليج لدراسات الاستراتيجية، العدد 3-2012، ص 29.

إن صناعة البترول تتطلب رؤوس الأموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر يضاف إلى التناقص الاحتياطي النفطي باستمرار سبب الاستعمال.[1]

[1] فتوح أبو ذهب صادق، المرجع السابق، ص 29.

الفصل الثاني

الأزمة البترولية 1973

شهد العالم عدة أزمات بترولية والتي بدأت بشكل مفاجئ في الأسعار فهي ديناميكية ضد الكبت الممارس من قبل شركات النفط السبع الكبرى خاصة خلال السبعينيات عرف العلم ثلاث أزمات بترولية بداية من أزمة 1973 وأزمة 1979 وأزمة 1976 ويطلق عليها قفزات الضفدع، تتميز السوق البترولية في عدم الاستقرار الناتج عن الاختلال في محددات العرض والطلب بعوامل داخلية وخارجية مثل عدم وفرة العرض لإعادة توازن في السوق البترولية أو الانهيار والاحتكار كما حدث في أزمة 1973 .

المبحث الأول : الأزمة البترولية 1973

المطلب الأول : تعريف الأزمة البترولية 1973

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973 قررت منظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل، تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص في سنة 1973 واندلاع الحرب العالمية لإسرائيل مما دفع بالأوبك إلى تخفيض تدريجيا لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام كما تميزت كذلك بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار والشيء الذي أدى إلى حصول على إرادات فوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وهذا ما أكسب قطاع المحروقات أهمية كبيرة في تجديد استراتيجية التنمية في الجزائر.

يميل الكثير من الكتاب إلى اعتبار قرار الأوبك في 16 أكتوبر 1973 برفع أسعار البترول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة نقطة بداية لأزمة السبعينات والتي تتلخص بتزايد أسعار البترول بصورة دورية سريعة كما يفضل بعض الكتاب جعل قرار الأوبك في اليوم نفسه باستخدام البترول كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر 1973 كبداية للأزمة.[1]

[1] محمد بوزيان، عبد الحميد خديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بالقايد-تلمسان- الجزائر، مجلة مؤسسات جزائرية، العدد02-2012، ص 188، 189.

اتفق أعضاء الأوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من اجل رفع أسعاره بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى والتي أطلق عليها "الأخوات السبع" في وقت سابق من شهر أكتوبر، ونظرا لاستمرار الحظر النفط العربي حدث عجز واضح في المعروض النفطي بسوق النفطية قابلة تزايد طلب العالمي عليه "نتيجة لظروف الحرب "نتيجة فعالة لقانون العرض والطلب في شهر جويلية 1977 عقد مؤتمر (أسوكهولم) تضمن في زيادة سعر البرميل وتوالت قرارات التابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مضلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية.[1]

في اليوم الحادي عشر أكتوبر إجتمع وزراء البترول العرب في الدول الأوبك بمدينة الكويت لدراسة إستخدام النفط في المعركة بعد تدارس الأمر من جميع جوانبه، تقرر اللجوء إلى قرارين هما:

1- فرض حظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلها السافر إلى جانب إسرائيل في الحرب ودعمها لها في مختلف المجالات.

2- تخفيض الإنتاج إعتبارا من تاريخ 17-10-1973 بنسبة شهرية متكررة ومن هذا تبين أن مسألة النفط هي مسألة مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي وأنه كان يبرز كقوة سياسية وإقتصادية ضاغطة إبان تفجر الصراع "نشوب الحرب " وبهذا الإتفاق العربي كان سلاحا فعالا وكان له أهمية في الحفاظ على وحدة الصف ويستوقف هذا النجاح العربي في الإعتماد على إستراتيجية الربط، عبرت تجربة إستخدام سلاح النفط سنة 1973 بجوانب مضيئة عن نموذج التضامن العربي والتكامل النسبي مع الدور العسكري الذي أدته مصر وسوريا والجزائر في الحرب وهذا ما تعاظم سلطة الدول العربية النفطية ولقد حدد قرار وزراء العرب يوم 17 أكتوبر 1973 المدى الذي يحكم الإجراءات البترولية بأنها تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلي على أراضي القدس المحتلة.[2]

[1] عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي(دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- 2007، ص 119.

[2] محمد خلف الله، رياض أبو ملحم، النفط والمجتمع العربي، مجلة الوحدة، العدد 43، سنة 1988، ص 10.

يمثل البترول الثروة الكبرى في أيدي العرب ويعتبر المصب الأساسي للإقتصاديات الدول العربية ونظرا لما يمثله من أهمية كبيرة في الدول الصناعية الكبرى فقد كان إستخدامه كسلاح إستراتيجي في لحرب أكتوبر 1973 أمرا في غاية الأهمية فبعدما كان البترول نقمة لدى العرب في تكالب المستعمرين وإزدياد أطماعهم والسيطرة عليه، عاد اليوم ليصبح ورقة رابحة في أيديهم بعد أن أحسنوا إستغلاله.

قبل بدأ حرب أكتوبر 1973 دعت الحكومة العراقية إلى إنعقاد ندوة بالإشتراك مع مجلس السلام العالمي ومنظمة التضامن للشعوب الإفريقية والآسيوية ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك المنظمات الشعبية والمؤسسات المعنية بصناعة البترول في العالم العربي وذلك في فترة 11-14 نوفمبر 1972 وكان الهدف من تلك الندوة البحث بإمكانية إستخدام البترول كوسيلة فعالة من وسائل الضغط السياسي بدلا من أن تقتصر على طابعها الإقتصادي ولكن لم تحظ الدعوة بقبول واسع في أوساط الدول العربية حيث قاطعتها الدول الخليجية، إكتفت بالجزائر بمشاركة ثانوية بينما كانت أكثر الوفود وتحمسا في إستخدام البترول في المعركة هي العراق وسوريا والمنظمة الفلسطينية.[1]

تعد صدمة 1973 هي بمثابة أول صدمة نفطية إيجابية عرفها العالم كان لها الأثر الأكبر على أرض الواقع، بخلاف سابقاتها التي لم تحقق الهدف المنشود، ففي السادس من أكتوبر سنة 1973 ردا على الدعم الإسرائيلي ضد القوى المصرية والسورية في حرب الغفران* قامت الدول العربية المنظمة لمنظمة الأوبك إضافة إلى سوريا وتونس ومصر والجزائر بحظر نفطي بمنع الشحنات النفطية الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول المساندة لإسرائيل كما مس هذا الحظر البلدان الأخرى التي دعمت إسرائيل بما في ذلك هولندا، البرتغال، جنوب إفريقيا لتعرف بذلك عدة سنوات من المفاوضات بين

---

[1] عبد الرحمان التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية، نشر وتوزيع دار المعتز- العراق-، ص 408.

*حرب الغفران: هي حرب إسرائيلية شنت ضد مصر وسوريا في سنة 1973 وذلك لتخليد أقدس يوم لليهود في 6 تشرين الأول سنة 1973

[2] أميرة إدريس، أثر تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري 1980-2014، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد-تلمسان- سنة 2015-2016، ص141.

الدول المنتجة للنفط وشركات النفط عملت بالفعل على زعزعة نظام التسعير المستمر منذ عقود.[2]

والذي أدى إلى تفاقم أثار الحصار غير أن هذا الحصار لم يكن عربيا فقط بل حتى دول أمريكا اللاتينية التابعة للمنظمة هي الأخرى وقفت وقفة رجل واحد وساندت الدول العربية لمنع وصول الإمدادات النفطية لكل من ساعد إسرائيل، ليكن بمثابة رد قطعي لعدم موافقة دول الأعضاء مجتمعه على قرار الولايات المتحدة بامتداد الجيش الإسرائيلي وكسب النقود في السلام بعد الحرب من مفاوضات، ليقود كل من الحظر النفطي وسيطرة منظمة الأوبك للأسعار النفطية نحو الإرتفاع بشكل دراماتيكي مغيرا بذلك موازين القوى الاقتصادية العالمية التي سادت كل الفترات السابقة، كما أن هذه الأزمة شددت حد النقاش بين البلدان أقل نموا والدول الصناعية الغربية الكبرى ولعل كسابقة وللمرة الأولى إستطاعة الدول المنتجة أن تجد الدعم ليس فقط السياسي بل الإقتصادي أيضا مما ساهم في إيصال تلك الأصوات وجعلها مسموعة في أروقة السلطة السياسية في الدول الصناعية.[1] في 17 أكتوبر 1973 قرر وزراء الدول العربية المصدرة للنفط تخفيض صادراتها النفطية على الأقل ب 5 %من مستوى شهر سبتمبر بالإضافة إلى ذلك الخطر الشامل في تصدير النفط العربي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والذي تناول فيما بعد البرتغال وجنوب إفريقيا بسبب إنحيازها الفاضح لإسرائيل حددت قرارات وزراء النفط العربي هذه الإجراءات النفطية المتخذة حين نصت على أن الإجراءات المذكورة ستستمر حيث يتم تحقيق الإنسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس وإستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

يقول بيدرو بريجر في كتابه "الصراع العربي الإسرائيلي":إقترح السفيات بعد الحرب 1973 إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل برعاية دولية وبإشراف القوتين العظمتين، وذلك لإيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة الأمريكية كان لها تأثيرا في إسرائيل قد بدأت بالتقارب مع مصر وحبت نفسها في مواجهة الدول البلدان العربية المنتجة للنفط، فقد قررت هذه البلدان ممارسة الضغط على العالم الغربي بإستخدام

[1] أميرة إدريس، المرجع السابق، ص 141.

ما سمي بسلاح النفط وهددت بزيادة أسعاره للتأثير في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إذ لم تقنع واشنطن وإسرائيل من الخروج من الأراضي التي إحتلتها عام 1962 [1].

في 17 أكتوبر 1973 شارك العراق وزراء البترول العرب على أثر الدعوة وجهها كل من مصر والكويت لبحث على موضوع سلاح البترول وقد حظر الإجتماع وزراء كل من العراق–السعودية– الكويت– أبوظبي– البحرين– قطر– سورية– مصر– الجزائر– ليبيا– وقرر المجتمعون أن يدخل سلاح البترول في المعركة وأصدروا عدة قرارات حاسمة منها:

1– قطع الإمتدادات للبترول عن الولايات المتحدة الأمريكية وسحب الأرصدة العربية من المؤسسات المالية الأمريكية وقطع العلاقات الدبلوماسية معها.

2– تخفيض إنتاج البترول بنسبة 5 بالمائة شهريا وتخفيض البترول بقدر الإمكان عن الولايات المتحدة الأمريكية.

3– وقف تصدير البترول إلى أي دولة أخرى تساند إسرائيل.[2]

ظهرت رغبة واضحة لدى الدول العربية للإنتقام، حيث شنت كل من مصر وسوريا في 6 أكتوبر1973، وانضم إليها العراق وغيره من الأقطار العربية حربا ضد إسرائيل، وقد كانت لهذه الحرب دوافع عديدة نذكر من بينها :

– الرغبة العربية في الانتقام ومحو نكسة الحرب 1967وتحرير المناطق المحتلة فيها[3] .

– تزايد القوة العسكرية الدول العربية حيث رفعت شعارا " إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

---

[1] بيدرو بريجر، الصراع العربي– الإسرائيلي (مائة سؤال وجواب)، مركز الدراسات الوحدة العربية، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية، ترجمة إبراهيم صالح، ط1–بيروت2012– المركز الإسلامي الثقافي، مكتبة سماحة آية الله العظمى، ص83.

[2] المرجع السابق، عبد الرحمان التميمي، ص 410.

[3] إسماعيل عبد الفتاح الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية (نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة)، موقع كتب عربية ص139.

– ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 وإزالة الجمود عن القضية الشرق الأوسط.

– إلغاء الميزانية التي تتمتع بها إسرائيل من الخطوط الدفاعية وذلك بالهجوم عليها من الجبهتين المصرية والسورية [1].

وفي أكتوبر الساعة الثانية بعد الظهر بدأت المعركة في الساعات قليلة نجحت القوات المصرية من عبور قناة السويس على الرغم من وجود تحصينات خط بارليف التي بناها الإسرائيليون لمنع أية محاولة لعبور القناة من الجانب المصري، كما تمكن السوريون من إقتحام المواقع الإسرائيلية زحفا على هضبة الجولان ومهددا باختراق الجبهة كلها نازلا إلى سهول الجليل الأعلى، وحسب الرئيس أنور السادات بعد اليوم الثالث تأكد إنتصار العرب حيث فقدت إسرائيل أكثر من ثلث السلاح الطيران على الجبهتين المصرية و السورية وخيرة الطيارين المدربين.

لكن ما لبث الصهاينة مستفيدين من جسر من الدعم الأمريكي، فقد سارعت أمريكا وأمدت إسرائيل بجسر من الإمدادات العسكرية، كما وفرت لها أخبار تحركات القوات العربية، إذ تمكنوا لفترة قصيرة من إجراء جملة من الإنتصارات أربكت الجانب العربي، فقد أحدثوا إختراقا في الجبهة العربية لقناة السويس (ثغرة الدفرسوار) كما إستعادوا ما فقدوة في الجولان و احتلوا 39 قرية سورية جديدة [2].

بعد ما تدارس مؤتمر الجزائر ردود فعل استخدام البترول في المعركة قرر المضي في هذه المعركة مع شيء من المرونة، فبعدما تأكد الزعماء العرب من خطورة وأهمية تأثير النفط العربي بنسبة إليه وحيال المبادرة الإيجابية التي قامت بها الدول الأوروبية تجاه العالم العربي وتأييده له، طرح إحتمال إعادة النظر في كيفية إستخدام البترول على أساس أنه وبما حصل العرب على النتائج المطلوبة من أمريكا و أوربا دون الحاجة إلى استمرار قطع النفط عن دول القارتين ومن أجل ذلك كلف المؤتمر وزير البترول

[1] صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل 1948–1973، دار الشرق، عمان 1997 ص 575.

[2] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات بيروت2012 ص95، 96.

السعودي الشيخ احمد زكي اليماني ووزير الطاقة الجزائري بلعيد عبد السلام زيارة دول أوروبا وشرح حقيقة مواقف الملوك ورؤساء العرب خلال فترة قطع البترول ولكن هـذا الخطر رفع في آذار 1974 من العالم العربي هذه الدول التي قطعت علاقتها مع إسرائيل وبذلك أقفلت القارة الإفريقية كلها بوجه إسرائيل باستثناء جنوب إفريقيا والبرتغال نظـرا للتجانس العنصري الذي يجمع بين هذه الدول.[1]

أما مؤتمر السلام الذي وجهت أمريكا الدعوة إليه ليكون في 18 كانون الأول 1973 فلم يتوقف المؤتمر عنده الكثيرة رغبة المؤتمرين في عدم إعطاء انطباع التهافـت علـى حضور مؤتمر السلام وفي وقت لا تبدو فيه الدلائل المشجعة على نجاح هذا المؤتمر وقد ودع رئيس أنور السادات الجزائر بالعبارات التالية " كيف نحضر مؤتمر السلام وإسرائيل تخرق يوميا وقف إطلاق النار وتراوغ في اجتماعات الخيمة الزرقاء

-أراد الرؤساء أن يبعدوا مؤتمر السلام عن مؤتمر الجزائر لذلك لم يدرج الموضوع على جدول الأعمال ولم يطرح إلا في بعض اللقاءات الجانبية.[2]

هنا اتضح أن موازين القوى إنقلبت لصالح إسرائيل بسبب ماتلقته من دعم العسكري ومادي من الولايات المتحدة الأمريكية والذي يقابله الدعم السوفياتي المتواضـع للجانـب العربي، إذا تبين أن الإتحاد السوفياتي قد إتخذ موقف متراخي من مصر وحـاول قـدر المستطاع تعطيل تلك الحـرب حفاظـا علـى سياسـة الوفـاق بينـه وبـين أمريكـا. وفي هذا الوقت أمام الضغوطات التي واجهها الجانب العربي لمواصـلة الحـرب، عقـد وزراء الخارجية السعودية-الكويت -المغرب-الجزائر إجتماعـا فـي 17 أكتـوبر مـع كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية لمنافسة الوضع ودور الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لإيجاد حل يرتضيه العرب، وفي نفس التاريخ ولضغط علـى الآراء الدوليـة وتوجيـه المواقف لمساندة القضية العربية كان وزراء البترول العرب يعقدون إجتماعا في الكويت، قرروا فيه أن يدخل البترول سلاحا في المعركة ضد أمريكـا للـدول المسـاندة للعـدو الصهيوني.

[1] عادل مالك، من روس إلى جنيف، المنهل، ص 386.

[2] الرجع نفسه، 386.

وقد كانت قضية إستعمال السلاح البترول في معركة أكتوبر 1973 ضمن المسؤوليات التي عهد بها الرئيس "أنور السادات" في الجانب السياسي من الإعداد للمعركة وبين يوم وليلة أصبح الرأي العام العربي قوة ضغط هائلة تلح على دخول البترول في المعركة.[1]

وهكذا كانت حرب أكتوبر1973 من أهم الأحداث في تاريخ المنطقة العربية في العصر الحديث ولعبت نتائجها دورا هاما وكبيرا في إنقلاب الأوضاع وتبدلها في المنطقة.[2]

طغى حدثان اللذان حدثا في حقبة السبعينات من القرن الماضي تجلى الأولى في إستخدام العرب السلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر1973 والثاني في إندلاع الثورة الإيرانية 1979.[3]

المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1973

1-في يوليو 1973 تم توقيع إتفاقية جنيف المعدلة بين ست من دول الخليج المنتجة للبترول وليبيا ونيجيريا والجزائر أرادت بموجبها الأسعار المعلنة للبترول نسبة 11.9%.

2-في أغسطس 1973 تم الإتفاق بشكل غير واضح على إستخدام " سلاح النفط " في الحرب بحضور السادات وفيصل .

3-16 أكتوبر إعلان السعودية وأبو ظبي وإيران والعراق والكويت تقليل الإنتاج 15 بالمائة ورفع الأسعار المعلنة الزيت الخام من خلال الأوبك لتصل إلى 5 دولارات و 12 سنت.

4- 17 أكتوبر تم إقرار الأوبك إستخدام البترول كسلاح في مشهد يؤكد أن قرار الأمس لا علاقة له علميا بسلاح البترول بقدرة رغبة في تحقيق أرباح بشكل متسرع وحل للمشكلات الشركات الأمريكية.

---

[1] محمد حسن هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992، ص 77.

[2] المرجع السابق، عبد الرحمان التميمي، ص 411.

[3] قطوش رزق، رمضان لوكيل، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على السوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلة، جامعة الجزائر3، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017، ص 179.

كما ذكر فتحي أحمد الخولي في كتابه إقتصاد النفط عدة أسباب نشوب أزمة 1973 هي:

1- تزايد مركز الدول المنتجة والمصدرة للبترول في السوق العالمية حيث أنه ومنذ بداية السبعينات ومواجهات الدول المصدرة للبترول مع الشركات البترولية تثبت تزايد قوة الدول المصدرة وصلابة مواقفها في التفاوض بشأن سياسات الإنتاج والتسعير المتعلقة بالبترول وقد كان قرار كل من الأوبك والأوبك في 16أكتوبر 1973م بمثابة إعلان نهاية سيطرة الشركات البترولية والدول التي تتبعها هذه الشركات على مجريات الشؤون البترولية بداية عصر جديد أصبحت معه الدول المنتجة للبترول صاحب السيادة المطلقة على ثرواتها الطبيعية التي أثبتت فعاليتها ونجاحها في تخطيط السياسات البترولية وكان من الطبيعي أن تقوم الدول[1] بتصحيح أسعار البترول نظرا لكونه ثروة ناضبة ذات أهمية حيوية للإقتصاديات دول العالم بأسره –ولهذا فقد إرتفع سعر البترول المعلن بنسبة 70%.

2- رغبة الدول المنتجة والمصدرة للبترول في إثبات فعالياتها ونجاحها في تحقيق الفوائد المتحققة من إجراء تملكها لشركات البترول أو مشاركتها في ملكياتها.

3- تزايد معدلات التضخيم العالي مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية لعائدات البترول وهذا بدوره أدى إلى إصرار الدول المنتجة على زيادة الأسعار لتعويض الانخفاض الحقيقي في عوائد البترول.

4- تزايد إحتياجات التنمية للدول المنتجة للبترول وضعف قنوات التمويل الخارجي مما أدى إلى زيادة إعتمادها على العوائد النفطية.

5- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضين متتاليين لسعر صرف الدولار(العملة الأساسية للتعامل في سوق البترول) مما أدى إلى إنخفاض القيمة الشرائية لعوائد البترول واستجوب زيادة الأسعار لتعويض هذا الانخفاض.

6- تزايد أهمية السوق الحرة للبترول فقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن التسويق نصيبها من البترول في ظل إتفاقيات

[1] أحمد سيد فتحي الخولي، إقتصاد النفط، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع، شارع عبد القدوس الإقتصادي السليمانية– جدة– 1997، ص 25.

المشاركة ولهذا لجأت هذه الدول غلى بيع نصيبها للشركات النفطية إلا أن تزايد الطلب وتعدد مواجهات الدول المنتجة مع الشركات دفع بالدول المنتجة إلى بيع نقطها في السوق الحرة بأسعار تفوق الأسعار المعلنة.

7- تزايد الطلب على البترول مع زيادة أهمية البترول والشرق الأوسط في السوق العالمية وتراجع هذه الزيادة في الطلب إلى العديد من العوامل المتدخلة والتي تتلخص فيما يلي:

- تزايد النمو الإقتصادي في الدول الصناعية.
- تزايد استخدام البترول كمادة أولية إلى جانب كونه المصدر الرئيسي للبترول منذ عام 1970.
- تزايد الطلب على السلع الرئيسية المكملة لطلب البترول.
- انخفاض عرض البترول للدول العربية المصدرة للبترول نتيجة لقرار وزراء النفط العرب في 16 اكتوبر1973 باستخدام البترول كسلاح سياسي والموافقة على برنامج تخفيض [1].

تصاعدي للإنتاج ينسب لا تقل عن 50% بصفة دورية كل شهر بالإضافة إلى تهديد بإيقاف ضخ البترول، أدت إلى أحداث تقلبات سريعة ومفاجئة في سوق البترول نتج عنها ارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة.

المطلب الثالث: نتائج أزمة 1973

تمثلت نتائج أزمة أكتوبر 1973 في:

1- إرتفاع مداخيل الدول المنتجة والشركات الكبرى، عرفت مداخيل الدول المنتجة إرتفاعا كبيرا فإنتقلت السعودية من 4.340 مليار سنة 1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974.

2- ظهور نظام جديد للأسعار(نظام أسعار الأوبك) فبعد الحظر العربي انخفضت المحروقات البترولية في الدول المستهلكة 9 %مما أدى إلى ارتفاع أسعار المعلنة فقامت

[1] أحمد سيد فتحي الخولي، المرجع السابق، ص 25.

دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف والذي ثبت ب 11.65 دولار للبرميل.

3- ظهور منتوج جديد بعد أزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة بتزايد مليون للبرميل فاليوم الواحد سنة 1973.

4- انخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي وذلك نتيجة للإرتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك.

5- ظهور مشكل توازن الميزانيات والمبادلات العالمية حصل تغير في موازين المدفوعات والعجز في النظام المالي، حيث إقتطعت نحو 25 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبترول إلى الدول المنتجة[1].

6- تماسك وتعاون الدول المصدرة للبترول.

7- تحرر الدول المنتجة للبترول من سلطة الشركات النفطية العملاقة [2].

كانت نتائج الإجراءات النفطية العربية سنة 1973 واضحة للعيان صحيح أنها لم تصل إلى مرحلة إلا خلال إستقرار صناعة الطاقة في الدول الغربية والتي ألحقت الضرر باقتصاديات هذه الدول "ركود اقتصادي وارتفاع في نسبة البطالة" وتمثلت فيما يلي :

1- صدور بيان السوق الأوربية المشتركة في 1973/11/16 متضمنا مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

2- إعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي كانت الدول لغربية تتجاهلها أو تتحدث عنها بالعموميات.

3- بروز التضامن العربي والتكامل النسبي مع الدور العسكري.

4- تعاظم سلطة الدول العربية النفطية.[3]

5- تقليص عدد الشركات العالمية في الأراضي العربية.

---

[1] أحمد سيد فتحي الخولي، المرجع السابق، ص 26.

[2] بو جمعة قويدري قويشح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2008-2009، ص 92، 93.

[3] المرجع السابق، محمد خلف الله، رياض أبو ملحم، ص11.

6- عدم وجود عقود للإمتيازات التقليدية.

7- تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلية وأساطيرها حول جيشها الذي لا يقهر.

8- عودة الثقة للمقاتل العربي عقب الحروب النفسية التي عانى منها طويلا سابقا

9- إثبات مدى قوة العرب هذه الحرب وذلك بوحدتهم وتجمعهم صفا واحدا وذلك بوضوح التعاون العسكري وإستخدام سلاح البترول.

10- تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها التي إتبعتها في منطقة الشرق الأوسط.

11- دخول المنطقة العربية في مرحلة جديدة ومغايرة.[1]

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في التاريخ الإقتصادي وخاصة في مجال البترول فبعد الإرتفاعات التي لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي أتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار مثل ماحدث في سنة 1973 وحدث في سنة 1979 وذلك ما سبب لأزمة طاقوية خانقة ارتفعت الأسعار في هذه الأخيرة بشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13 دولار 32 دولار خلال أشهر قليلة مما أدى إلى أزمة نفطية ثانية.

المبحث الثاني: الأزمة البترولية 1979

المطلب الأول: تعريف أزمة 1979

بعد أول صدمة بترولية كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنافس تحكم الأوبك في مصادر البترول، غير أنها واجهات مشكلات حقيقية في المنطقة مع نهاية السبعينات ففي 8 سبتمبر 1978، واجهت طهران أعمال الشغب نتيجة القمع الشديد الذي كان يعرفه الشعب ليطلق عليها إسم " الجمعة الأسود " وهذه في بداية الثورة الإيرانية، التي إنتهت بالإطاحة بالشاه وهروبه في16 يناير 1979.

وبهذا رحل شرطي الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج وحل محله نظام إسلامي معادي لأمريكا فالثورة الإيرانية في سنة 1979 كانت بمثابة صفحة قوية للسياسة الأمريكية في أكثر المناطق الإستراتيجية الهامة بالنسبة للولايات المتحدة وهي الخليج

[1] عبد الرحمان التميمي، المرجع السابق، ص413.

العربي المنتج للبترول وفي 1979 إقتحم الإتحاد السوفياتي أفغانستان ليضيف المزيد من الإحساس بالقلق في واشنطن تجاه المنطقة وفي نفس الوقت تقريبا إهتزت السعودية بسبب إنقلاب عسكري فاشل في سبتمبر 1979 تبعه في شهر نوفمبر إقتحاما عسكريا للمسجد الحرام .[1]

وفي مكة أكثر الأماكن الإسلامية قدسية، هذا بالإضافة للشعب الذي قامت من الأقلية الشيعية في الإقليم الشرقي الغني بالبترول في شهر ديسمبر من نفس العام

وفي 22 سبتمبر 1980 بدأت الحرب بين إيران والعراق، متسببة في توقف الصادرات الإيرانية من ارتفاع الأسعار وتوتر السوق وإضطرابات العادات لم يترجم فقط في ارتفاع الأسعار بل إمتد أيضا إلى سلم تصنيف البترول الخام.[2]

كانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1979 الفرصة المراتبة لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة على البترول المنطقة ولتفريغ خزائن المال العربية لتسديد فواتير الحرب وكان الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين كي يستمر لهيب الحرب بينهما، وقد أكد هذه الحقيقة وزير الخارجية الأمريكية(هنري كيسنجر) في مذكراته حيث تحدث على تلك الحرب قائلا "إنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة ولا يخرج منها أحد منتصرا "[3] .

بعد أزمة البترولية سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد إنتهى وإن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار، ففي سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية وذلك لإرتفاع الأسعار لحد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في بداية 1979 ثم تواصل ارتفاع الأسعار إلى غاية سنة 1980 وذلك نتيجة الحرب العراقية الإيرانية[4].

---

[1] سلمان السيهري، جغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الإشتراكية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001، ص 8، 9.

[2] المرج السابق، أميرة إدريس، ص 149.

[3] عبد الكريم إبراهيم قصي، أهمية النفط في الإقتصاد "التجارة الدولية" النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة –دمشق– 2010، ص41.

[4] محمد صديق العفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس–القاهرة– ط 2003، ص 275.

نظرا لموقع الإستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط وموقعها في منظمة الأوبك ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على البترول للوضع الإستراتيجي التخزين خوفا من الرجوع لأزمة أخرى متشابهة لأزمة 1973 وهذا بالرغم من التغطية التي قامت بها العربية السعودية والعراق لتلبية طلب المتزايد وهذا ما ضمن إستراتيجية الأوبك للمحافظة على موقعها في الإنتاج العالمي.

يمكن الإعتبار مما ذكرنا سابقا أن أسباب الأزمة البترولية الثانية هي أسباب سياسية وخاصة في ظل استمرار انخفاض قيمة الدولار وظهور عملات مواجهة لها[1].

المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1979

بعد أزمة 1973 بدأت الدول الأوربية بالبحث على مناطق جديدة للبترول وأصبح هناك تنافس كبير بين دول الأوبك للإنتاج العالمي وهذا ما ولد حدوث أزمة ثانية سنة 1979 وتمثلت أسبابها فيما يلي :

1- السياسة لإيران والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج البترولي من 541.7 للبرميل لليوم في سنة 1978 إلى 167.9 سنة 1979 وهذا ما أدى إلى رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات الأزمة من البترول خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط من أحداث إيران.

2- تواصل الدولار الأمريكي في الانخفاض جعل دول الأوبك ترفع من أسعار البترول بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها.

3- انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي بعد أن قام وزراء المالية لدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية (بروتن وودز) أدى ذلك إلى ظهور عملاء قوية منافسة لدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي ولين الياباني والمارك الألماني التي أفقدت الثقة في الدولار الأمريكي مما أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبترول.

[1] علي العمري، دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008، ص 11.

4- انهيار الإنتاج الإيراني وذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من زوايـــال، دوتش، برشيش، بتروليوم .

5- القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير البتـــرول نظـــا لتفكـــك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثالث: نتائج الأزمة البترولية 1979

1- فقدان السيطرة على إحتياطات منطقة الخليج العربي وفنزويلا.

2- إستثمار الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية

3- ضعف معدل النمو إستثمارت البترولية لدول الأوبك على زيداة إستثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- ظهور منافسين جدد في الإنتاج .[2]

لقد كانت الأزمة البترولية الثانية أثر قوي على دول الأوبك خاصة فيمـــا يتعلـــق بحصصها في السوق البترولية حيث إنخفض من 49 سنة 1980 إلـــى 39 ســـنة 1981 وقد أوصلت تقلصها حتى بلغت خلال السداسي الأول سنة 1982 حوالي 33 من الإنتاج العالمي بالإضافة إلى هذا هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- إرتفاع مخزونات (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) وذلك التخـــوف مـــن حدوث أزمة عجز الإمتدادات البترولية.

2- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير سياسة النقدية، وذلك بالرفع في أســـعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض مـــن معدلات التضخم وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الإســـتيراد وتقـــارب الأســـعار الحقيقـــة للبترول مع الأسعار الإسمية.

3- اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الـــذهب 500 دولار للأوقية نظرا لقرار الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران والمتعلق بتجميـــد أرصدتها المالية.[3]

---

[1] بوجمعة قويدري قويشح، المرجع السابق، ص93.

[2] ضياء مجيد الموسوي، أزمة البترول، الدراسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص 20.

[3] بوجمعة قويدري قويشح، المرجع السابق، ص 94.

شهد العالم أزمات بترولية حادة في السنتين التي سبق ذكرهما بارتفاع أسعار البترول واستخدامه كسلاح في الحروب وإتباع سياسة رفع الأسعار لدول المستهلك للبترول من طرف منظمة الأوبك والدول المصدرة للبترول، شهد العالم صدمة نفطية ثالثة في سنة 1986 جاءت مغايرة عن سابقتها من حيث الأثر والنتائج المنعكسة على الدول المصدرة للبترول.

المبحث الثالث: الأزمة البترولية 1986

المطلب الأول: تعريف الأزمة البترولية 1986

في هذه السنة انخفض سعر البترول مع إقتراب فصل الربيع وإنطلقت حرب الأسعار الشاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن حيث انخفض سعر البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل[1].

كانت الصدمة 1986 مغايرة عن سابقاتها من الصدمات البترولية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج سلبية لهذه الأخيرة المضرة بالدول المنتجة للنفط على العكس من سابقاتها من الأزمات النفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية كما أطلق عليها أيضا بصدمة إنهيار الأسعار إذ أفاقت دول الأوبك على واقعة إنهيار الأسعار بنتيجة إختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالعروض من النفط فكانت سنوات الثمانينات بمثابة إعادة هيكلة لمسرح الطاقة فأداء الأسواق النفطية أصبح أكثر مرونة وعدد الدول المنتجة عرف هو الآخر تزايدا ملحوظا كما استعادت الشركات النفطية متعددة الجنسيات مكانتها كعملاء مفتاحيين للنظام النفطي العالمي مما أدى إلى إشتداد المنافسة وتصاعد جملتها على أثر السياق الجديد إستمدت الفترة بوفرة نسبية للطاقة كما أنه ظهر منتجين منافسين خارج المنظمة الأوبك للطاقة للبحث عن مصادر جديدة للنفط كما سهام في انخفاض الإستهلاك النفطي العالمي وبالخصوص الدول المتقدمة.[2]

[1] محمد بوزيان، عبد الحميد الخديمي، المرجع السابق، ص، 189.

[2] أميرة إدريس، المرج السابق، ص 153.

يوصف عام 1986 بالعام الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد، حيث شهدت السوق النفطية في فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها عدة أطراف لأغراض سياسية وإقتصادية.[1]

هي أزمة نفطية حدثت الأسبوع الأخير من الشهر الأول من سنة 1986 حيث انخفض سعر البترول بشدة وذلك لاقتراب فصل الربيع ولقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للصدمتين النفطيتين السابقتين حيث هاتين الأخيرتين كانت لهما أثار سلبية على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار المستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما هذه الأزمة الثالثة والتي كانت والتي كانت بدايتها في فيفري 1986[2] .

كان لهذه الأخيرة أثرا سلبيا على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة لانخفاض الأسعار إلى مستويات متقدمة بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي وذلك بع القيام كل من السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وبذلك انخفاض عائدات النفط لكل من نيجيريا – فنزويلا – الجزائر– أندونوسيا– وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية المعاكسة لأنها تختلف عن الأزمتين السابقتين.[3]

المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1986

1– الغش الممارس بين أعضاء دول الأوبك، حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحددة لسقف الإنتاج والمقدر ب 7 برميل يومي، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل يوميا وإبرام السعودية عقد الصافي المكرر بنتائج مقدرة ب 1.25 مليون برميل في اليوم.

[1] عربية سعاد دحاوي، مرجع سابق، ص 77.

[2] عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، دراسة تحليلية وقياسية 1970–2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 120

[3] المرجع نفسه، ص120 .

2- ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك تتمتع بطاقة إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا- النرويج- حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي للاستهلاك العالمي.

3- تشجيع وكالة الطاقة العالمية الإستكشافات والتنقيب.

4- انخفاض استهلاك كندا من البترول من 41 %عام 1979 إلى 30% سنة 1986 وفي المقابل ارتفاع استهلاكا من الفحم خلال نفس السنة من 8 بالمائة إلى 13% سنة 1985.

5- دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك-إنجلترا-النرويج-كندا-اتحاد السوفياتي)[1] .

6- المنافسة الشديدة التي لقتها دول الأوبك بعد إقرارها لتنظيم الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة.

7- اختلاف الحاصل بين دول الأوبك واستخدام كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج.

8- التحفظ في إستهلاك البترول يعني تخفيض الكمية المستهلكة من الطاقة بشكل عام من البترول بشكل خاص.

9- ركود النشاط الإقتصادي في الدول الصناعية وهاذا ما أدى إلى انخفاض طلب النفط.

المطلب الثالث: نتائج أزمة 1986

1- ارتفاع حصة الأوبك في السوق البترولية العالمية .

2- ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية.

3- تراجع مجهودات الإستكشافات بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية.

4- انخفاض مداخيل الشركات النفطية الكبرى.

5- تباطئ النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للبترول[2].

[1] عربية سعاد دحاوي، المرجع السابق، ص 76.

[2] بوجمعة قويشح قويدري، المرجع السابق، ص 96.

6- تفاقم المديونية العربية حيث وصل إلى 118 مليار سنة 1986 بعـــدما كانـــت مستقرة في 82 مليار في بداية الثمانينات.

7- عجز موازين مدفوعات العربية بـــ 11.6 مليار سنة 1986.

8- الانعكاس السلبي للانخفاض الأسعار على مجموعات الدول الغيـــر بتروليـــة حيث انخفض حجم المعونات والمساعدات والقروض المسيرة مـــن دول البتروليـــة ذات فائض، حيث انخفضت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدمها بلدان الخليج[1].

9- تشجيع التنقيب وتوسع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

10- تسهيلات القيام يخص منهجية إبرام العقود.[2]

[1] عربية سعاد دحاوي، المرجع السابق، ص78

[2] محمد بوزيان، عبد الحميد خديمي، المرجع السابق، ص25.

الفصل الثالث

آثار وانعكاسات الأزمة البترولية على الجزائر

إتسمت السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة لجميع القطاعات المرتكز على إرادتها في النهوض من خلال توفير الشرط اللازم له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية على نحو يجعله قادرا على الإضطلاع بالمهام الموصى بها ضمن عملية التنمية الإقتصادية للبلاد، في مقدمتها تلبية الطلب الوطني المتزايد للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية إقتصادية للخارج.

المبحث الأول :آثار وإنعكاسات الأزمة البترولية على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: آثار وإنعكاسات الأزمة على الزراعة

إن الضائقة المالية التي عرفتها البلاد منذ منتصف الثمانينات جعلت الدولة غير قادرة على الإستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والإستهلاك التي ظلت تطبقها وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية قصد تقليص الإتفاق العام وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن الدولة في فترة الرخاء الإقتصادي وإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1973 وما كان يذره على الخزينة العمومية للدولة وجعل منها دائما تغطي العجز سواء من ناحية السلع الغذائية وذلك من خلال الدعم أو من خلال التبني قروض فلاحية لكن منذ منتصف ونهاية الثمانينات ومع تراجع أسعار المحروقات أصبحت الدول عاجزة عن تغطية العجز البترولي، الأمر الذي جعلها تتبنى مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية تهدف بالخروج من هذه الأزمات وإيجاد بديل للمحروقات من خلال التوجيه الإهتمام بالقطاع الزراعي لماله من أهمية.[1]

وقد تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على الواردات الزراعية بشكل كبير من أجل تلبية حاجات السكان من الغذاء، حيث تتمثل التمور أهم الصادرات الجزائرية بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة منها إلى أن قيمة صادراتها قد ارتفعت ذلك راجع إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية[2].

[1] رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، بدون عدد فيفري، 2004، ص02.

[2] كمال روابنية، تحرير التجارة، بدون طبعة، بدون دار نشر، ص 235.

كما أن هناك عوامل أخرى في زيادة قيمة الواردة وكمية الإستيراد أهمها زيادة عدد السكان وكذلك عدم مسايرة نمو الزراعة للزيادة السكانية [1]

المطلب الثاني: آثار وإنعكاس الأزمة البترولية على الصناعة

بعد عدة سنوات من الركود في القطاع الصناعي نتيجة لفشل الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة أصبحت الدولة الجزائرية مجبرة على وضع إستراتيجيات جديدة، وذلك من أجل إنعاش الصناعة الوطنية وتطبيق إستراتيجيات جديدة تختلف في أهدافها ومضمنها عن سابقاتها، فتشخيص الصناعة اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيز والتجميع والتعليب دون الخوض في عمار عملية الإنتاج الحقيقي، عما أنها غير قادرة على استيعاب وتطوير التقلبات الحديثة والإستفادة منها إستفادة إيجابية[2].

ولقد إعتمدت الجزائر في البداية سياستها الصناعية على الإهتمام بالصناعات الثقيلة التي عرفت بالصناعة المصنعة وذلك لقدرتها على إستعاب عدد كبير من العمال من أجل حماية القدرة الشرائية للعائلات، وقد تمت عملية تفيد إستراتيجية الصناعة المصنعة سبسبة من المخططات التنموية، وهي المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني، وقد تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة لقطاع الصناعة التقليدية .

مما أدت الأوضاع الإقتصادية التي عرفتها الجزائر 1986 على إثر إنهيار أسعار البترول إلى ظهور إحتلالات واضحة وسريعة في الإقتصاد الجزائري أبرزت ضعفه وهشاشته وعدم قيامه على أسس صحيحة خاصة في الميدان التسير وإستثمار المواد المالية، نتيجة لذلك كان من الضروري القيام بإصلاحات جذرية وكان من أهم هذه الإصلاحات هو فتح المجال أما القطاع الخاص من أجل الإستثمار. [3]

---

[1] كمال روابنية، تحرير التجارة، المرجع السابق، ص 235.

[2] نصيرة قريشي، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، ص 188.

[3] عبد الرحمان عية، الإستراتيجية الجديدة في الجزائر إستمرارية أم قطيعة، ملتقى وطني، يومي 23 -24 أفريل - 2012، جامعة مستغانم، 160.

بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات النمو ضعيفة أحيانا وخالية أحيانا أخري على أنه تلك النتائج الضعيفة المحققة لم تشمل كل جوانب القطاع الصناعي، واقتصرت فقط على بعض النشاطات وهي الصناعة الغذائية والتبغ والكبريت.[1]

المطلب الثالث: آثار وإنعكاس الأزمة البترولية على المحروقات

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنويعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات ونسبة تفوق 95 %في متوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 %من إرادات الميزانية العامة لدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالمتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية وكما أن ارتفاع الأسعار التي شهدها العالم سنة 1973 من طرف أعضاء الأوبك بحظر النفط على الدول الأجنبية والولايات المتحدة الأمريكية لمساندة إسرائيل والمطالبة بالإنسحاب من الأراضي الفلسطينية من خلال عقد المؤتمرات والإتحاد العربي وذلك بإدخال سلاح النفط في الصراعات السياسية وذلك ما أنتج نجاحات كبيرة للدول المصدرة للنفط منها الجزائر أما في سنة 1986 كانت الأزمة المعاكسة بإنخفاض أسعار البترول والذي خلف أثرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري[2].

وهو ما حدث عام 1986 حين انخفضت أسعار البترول إلى أدني مستوياتها وأيضا عند إندلاع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فهذه الأزمات حلفت إختلالات هيكلية بارزة، وعجز موازين الدولة الخارجية منها و الداخلية، فأصبح الاقتصاد الجزائري اقتصادا أحادي بالجانب يعتمد على البترول فقط الأمر الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدول المتمثلة في القطاعات الإنتاجية فإنحصرت تمويلات

[1] عبد الرحمان عية، المرجع السابق، ص 161.

[2] عبد المجيد مرغيث، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، 2015، ص 01.

والإستثمارات الأجنبية والمحلية ونطاق المحروقات وتم عمال القطاعات الإنتاجية(الزراعة- الصناعة).[1]

لقد تسببت لاعقلانية توزيع للمواد في القطاعات ومؤسسات الاقتصاد إلى حدوث انفصال ظاهر بين القطاع المالي و القطاعات الإنتاجية، باعتبار أن هناك مفارقة كبرى بين وفرات مالية هائلة بينتها المؤشرات الاقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة إثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة .

ولأن المحروقات أو البترول بصفة عامة بعد عصب الاقتصاد الجزائري فإن الدولة وضعت مجموعة إجراءات لمواجهة انخفاض أسعار البترول ومن أهمها:

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في الصندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار البترول على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقدرة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية شملت أساسا رفع الرسم علي القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء و المازوت وفرض حقوق جمركية ب15بالمائة على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.[2]

التنمية البشرية هي حصيلة ونتائج السياسات الإجتماعية الإستراتيجية متمثلة في الخدمات والحاجات الأساسية وفي ضوء ما تم إنجازه في الجزائر من خلال السياسات الإجتماعية أدى إلى دوافع مستوى المعيش الكريم الفرد الجزائري، وفي مستويات مختلفة (التعليم- الصحة- السكن...الخ) وذلك من خلال مؤشرات، تتأثر التنمية البشرية كغيرها من الأزمات الإقتصادية التي تحل بالبلاد ولها نتائج وأثار وإنعكاسات الإيجابية منها والسلبية على حسب الأزمة.

[1] شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، الإقتصاد الجزائري مابعد النفط (المستقبل العربي)، ص 109.

[2] عبد المجيد مرغيث، المرجع السابق، ص54.

المبحث الثاني: آثار وانعكاسات الأزمة البترولية على الصحة والسكن

المطلب الأول: آثار وانعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا في الجزائر خلال فترة الرفاهية الإقتصادية في فترة الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة إرتفاع أسعار البترول في سنة 1973 وسنة 1979 وذلك بتوفير ميزانية مرتفعة والإكتفاء الذاتي وذلك بسبب تحقيق العيش الرغيد بتوفر اليد العاملة ارتفاع الدخل الفردي من خلال توفر مناصب الشغل للمواطنين وتوفر السلع وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار البترول العالمي غير أن الأزمة البترولية المعاكسة سنة 1986 كان لها أثر كبير في بداية ظهور البطالة بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الإنشغالات والتحديات والمشاكل الإقتصادية للمؤسسات الرسمية والغير رسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن المستوى البطالة في الجزائر ارتفاعه منذ سنة 1986 أي بعد الأزمة البترولية بسنة شهدت الجزائر في الأزمات السابقة الطفرة النفطية الأولى والثانية إرتفاعا في أسعار البترول وذلك في سنتي 1973 و 1979 كانت الجزائر تعيش في رفاهية إقتصادية بالإضافة إلى العوامل السياسية المؤثرة كالصراعات والحروب مثل الحرب العربية الإسرائيلية وكانت البداية بالنسبة للجزائر من إنشاء الشركة الوطنية سونطراك في نهاية سنة 1963 وذلك لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي سنة 1971 جاء قرار تأميم المحروقات للرئيس هواري بومدين وبمساندة الصراع العربي الذي كان قائما مع إسرائيل وصولا إلا حظر النفط سنة 1973 على الدول الأمريكية واستعماله كسلاح حاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[1].

كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 1986 وخيمة والتي مست جميع المجالات فهذا الإرتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية مترابطة ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد وتفاقم مشكل البطالة في الجزائر ما يلي:

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايف، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، 02.

1- إعتماد الكلي للإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا .

2- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور إذ أن تخفيض الأجور والضرائب الكفيلان بتشجيع الإستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

3- تزايد عدد السكان بشكل كبير جدا.

4- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت غلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي والأجنبي والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على مشكل البطالة [1]

كما تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص تتمثل فيما يلي :

- البطالة في الأرياف في إرتفاع وتزايد مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف في الجزائري لعل أبرزها المخطط الوطني للتنمية الريفية وربما يعود هنا إلى عزوف الشباب الجزائري عن الإهتمام بالأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية ولقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائرية ارتفاع كبير في السنوات الأخيرة.
- اغلب البطالين في الجزائر فئة ذكور ولا تتمثل فئة الإناث سوى 20 %من طالبي العمل وذلك راجع للازمات الإقتصادية التي تواجهها البلاد.

إن ارتفاع معدل البطالة وتطور معدلات الفقر والعكس صحيح حيث تبين التقارير والإحصائيات أن معدل الفقر انخفض في الجزائر في أواخر التسعينات وخاصة الألفينات كما يعتبر التزايد المرتفع لعدد السكان أيضا مؤشرا في مؤشرات الفقر في الجزائر حيث يشكل تزايد عدد السكان ضغطا على الموارد والبيئة كما يؤثر على نوعية الحياة وخاصة إذا كانت تلك الزيادات تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر والجزائر من البلدان النامية التي تعاني من التزايد السكاني الغير منظم ولا يوازيه نمو اقتصادي.[2]

إن النمو الإقتصادي المتحقق للجزائر في منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال كما أن تطور المعدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه ويؤكد هذا كل

[1] صفية بوزار، فعاليات وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر بالجزائر، (ملتقى دولي حول تقديم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر، 2014، الجزائر)، 556.

[2] عبد الرزاق لخضر مولاي، تقييم أولويات سياسات الشغل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012، ص 199.

ضعف العلاقة الطردية بين النمو والبطالة ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في الجزائر[1].

المطلب الثاني: آثار وإنعكاس الأزمة على الصحة والسكن

أولا: الصحة : تعتبر الصحة إلى جانب كونها الحق الأساسي ومورد بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية وفي هذا الإطار حاولت الجزائر منذ الإستقلال توفير حاجيات السكان في مجال الصحة، غاب إطار الميثاق الصحي الذي يشكل التصميم التوجيهي للمنظمة الوطنية للصحة وتتميز هذه الأخيرة بسيطرة القطاع العمومي الذي يعد الأساسي الذي يوفر العلاج من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها في ظل قيود محدودة.

تميزت مرحلة الرفاهية الاقتصادية مرحلة أرتفاع أسعار البترول سنتي 1973 و 1979 بتطور ملحوظ في قطاع الصحة العامة للجزائر وكانت هذه المرحلة بداية خروج الجزائر من الأزمة التي تمس قطاع الصحة وذلك بعد استقلال الجزائر من الإستعمار الفرنسي.

كما تميزت بداية التسعينات بإقامة برامج عملية للصحة منها برنامج الوطني لمكافحة الأطفال ولكن بقية المنظومة الصحية تعاني في ظل غياب أهداف واضحة وظهر ذلك من خلال احتجاجات المواطنين ونقص الحواجز مع ضعف التكوين كما اتسمت هذه الفترة بكثرة المشاكل التي برزت مع نهاية سنوات الثمانينات وخاصة منها أزمة انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 وتفاقم الوضع الإجتماعي والإقتصادي كما إقترح في منتصف التسعينات برنامج إصلاحات في قطاع الصحة التي كانت تهدف إلى:[2]

[1] عبد الرزاق لخضر مولاي، المرجع السابق، ص 199.

[2] مسعود اليلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 105.

1- الإنفتاح على محيط الصحة مع محاولة تحديد الوصاية وتسيير الأفضل للميزانية.

2- وضع آليات جديدة للتكيف والتجارب من خلال مسار شامل على مدى خمس سنوات ولم تنجح وذلك للوضع الأمني الذي كانت تعاني منه البلاد في مرحلة العشرية.

3- ولقد صنفت إحدى الدراسات المنظمة العالمية للصحة في الجزائر في ترتيب 18 من دول العالم حيث فعالية منظومة الصحة.

4- كما يمكن ملاحظة هذه المرحلة بتسيير سياسة الصحة إتجه في بدايته نهج سياسة الإشباع المصطنع والذي وصل إلى النقمة بدل التغيير كما أن التصحيح الهيكلي الذي يخص الخوصصة في مجال الصحة قد كان له آثار نذكر منها :

- التزايد المستمر لإرتفاع التكلفة الطبية خاصة للأمراض المستعصية.
- التسيير المتذبذب للموارد الصحية المادية منها المالية والبشرية والهيكلية.
- تدني النفقات العامة لقطاع الصحي.

أما فيما يخص العلاج في الجزائر فهو مضمون من طرف القطاع العام لجميع مراكزه الإستشفائية والمتخصصة منها بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص ويمكن عرض التطور نسبة التغطية الصحية من حيث الطبية إضافة إلى تطور تغطية الأسرى الطبية حسب المؤسسات الصحية. [1]

ثانيا: السكن : يمكن القول أن الزيادة السكانية في الجزائر في تطور مستمر منذ الإستقلال إلى الفترة الحالية وهذا يدعو التفكير بجدية حيال هذه الزيادات من حيث التغطية الصحية لجميع شرائح المجتمع وتحقيق الصحة المستدامة للجميع، وكذلك ضمانها لأجيال المستقبل في النمو الديموغرافي في الجزائر لم يحض بالدراسات الكافية لمعرفة إحتياجات النشئ الحالي من الخدمات الأساسية والأجيال القادمة ناهيك عن معرفة جميع النفقات والتخصصات ومصادر الإنفاق والتمويل الخاص بالسياسات الإجماعية الكلية للدولة[2].

---

[1] جميلة بار، أزمة النفقات العمومية في قطاع الصحي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1994، ص86.

[2] عدنان بريزة، واقع الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر، شهادة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 174.

إن سياسة السكان ترتبط بالتخطيط العام للتنمية، هذا التخطيط الذي ينطوي على إستخدام الحكومة لصلاحياتها في وضع أهداف محددة واضحة من أجل القضاء على مشاكل نقص السكنات ويعتبر هذا الشكل مشكلا عالميا بحيث نجده بتفاقم السنة تلوى الأخرى مخلفا وراءه مشاكل جديدة، كما أن قطاع السكن كان متوسط في فترة السبعينات والثمانينات وذلك لخروج الجزائر من الفترة الإستعمارية إلى الإستقلال ومرحلة إرتفاع أسعار البترول ومكانة الجزائر بين دول الأوبك بالإضافة الى مرحلة العجز في جميع القطاعات والتي كانت في فترة التسعينات وهي مرحلة عدم الإستقرار الأمني والإقتصادي وذلك راجع لعدة أسباب خاصة منها عدم التوازن المجود في النمو الديموغرافي والطلب المتزايد على السكن من جهة والسياسة المتبعة من طرف الدولة لإسكان أكبر عدد من مواطنيها من جهة أخرى غير أن حدته تختلف بإختلاف نمو الدولة ودرجة تطورها وإمتلاكاتها للتكنولوجيات والإمكانية المادية لتحكم في هذا المشكل والتخفيف من وطأته[1].

على الرغم من البعد العالمي لهذا المشكل إلى أن علاجه يختلف من دولة إلى أخرى فالدول المتطورة التي تتمتع بالإستقرار سياسي وإقتصادي تستطيع أن تحقق من التبعات التي يخلفها قطاع السكن بمحاولة إيجاد حلول لتكيف مع كل المشاكل مقارنة بالدول النامية التي لا تستطيع أن تتحمل موضوع المترتبة على هذا القطاع.

أما بالنسبة للجزائر منذ الإستقلال تواجه أزمة في السكن حتى في فترة إرتفاع أسعار النفط لم يكن هناك توفير السكن وفي فترة التسعينات شهدت أزمة حادة من حيث توفير السكنات للمواطنين وذلك راجع لعدة أسباب وأهمها تراجع أسعار البترول والتي هيا تمثل العصب في جميع القطاعات لأنه بسبب انخفاض الدخل القومي وعجز الميزانية أدى بالدولة إلى عدم توفير السكنات للمواطنين مع تزايد النمو الديموغرافي الكبير بالنسبة لسكان، وبالرغم من كل هذه الصعوبات التي كانت تواجه الدولة في هذه المرحلة إلى

[1] مسعود اليلي، المرج السابق، ص 119.

أنها ساهمت في القضاء[1] على مشكل السكن وذلك خلال عدة برامج ومن أهمها السكن الإجتماعي، السكن التساهمي، السكن الترقوي، السكنات الريفية.

إلا أن السكنات الريفية لم تعرف تطورات ملحوظة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

1- تدهور الأوضاع الإقتصادية والأمنية وهذا ما أدى إلى الهجرة غلى الريف.
2- حجم الإعانات المالية المقدمة والتي لا تكفي لإقامة السكنات.
3- توجيه المستفيدين من الإعانات المقدمة لأعراض أخرى غير بناء السكنات لكن تميزت بمعطيات جديدة وذلك في وجود عدة مؤشرات ساهمت في التأثير على قطاع السكن منها الانفراج النسبي في الأوضاع الإقتصادية بعد إرتفاع أسعار البترول في فترة السبعينات وزيادة حصة الجزائر ضمن منظمة الأوبك بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية.[2]

المطلب الثالث: آثار وإنعكاسات الأزمة البترولية على التربية والتعليم

شهدت الجزائر نقص في مجال التربية والتعليم في الحقبة الإستعمارية وذلك بسبب الوضع التي كانت تشهده كان التعليم والتربية فيها منحصرين في المساجد والكتاتيب والزوايا وذلك راجع للوضع الأمني الطاغي من طرف المستعمرين وبعد إستقلال الجزائر في الستينيات بدأت الدولة الجزائرية في السعي لتحسين الوضع في هاتين المجالين بشكل خاص ففي فترة إرتفاع أسعار البترول تحسن الوضع الإقتصادي والإجتماعي وبداية خروج الجزائر من الأزمات والعمل على تطوير جميع مجالاتها تميزت كذلك مرحلة التسعينات تبني الدولة الجزائرية لسياسة الإنفتاح الإقتصادي وكذلك إبرام إتفاقيات التثبيت والتعديل مع المؤسسات المالية والدولية لأن الجزائر في تلك المرحلة كانت تعاني أزمة إقتصادية حادة حيث حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة تقديم حلولا للوضع الإقتصادي والإجتماعي المتدهور خلال فترة العشرية السوداء، وأمام هذا العجز التي تشهده الخزينة العمومية الجزائرية دفع بها إلى الإفتراض أو الإستدانة من

[1] ليندة سباش، سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران، مذكر لنسل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص 25.
[2] المرجع نفسه، ص25.

مختلف الهيئات الدولية وبالرغم من المبالغ المالية المعتبرة التي منحت للجزائر، إلى أن الدولة في سنة 1990[1] خصصت 6.4 %من ميزانية الدولة لقطاع التعليم العالي، وهذا ما يدل على الإهتمام التي كانت توليه الدولة لهذا القطاع بالرغم من الوضع الأمني الغير مستقر في تلك الفترة أثر بشكل مباشر على قطاع التعليم حيث وصلت ميزانية في سنة 1995 إلى 3.85% من الميزانية العامة[2].

لقد تأثر قطاع التعليم العالي بالوضع الذي كان سائد أنداك لأنه كان سيئا للغاية على جميع الأصعدة، حيث أعطت السلطات الأولية للقطاع الأمني على حساب القطاعات الأخرى وهذا مما أدى إلى تذبذبها وكيف أن الإنهيار في أسعار المحروقات كان له تأثير مباشر على مخصصات التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة، ما أضاف عبئا على قطاع التعليم الذي كان يعاني من العديد من الإختلالات نتيجة لتراكمات السنوات الماضية مما عجل بعض الإصلاحات.

بالرغم من تخصيص الدولة لمزانية التعليم إلا أن أي زيادة أو زيادة بضعف تأثيرها بحسب زيادة عدد الطلبة وإرتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي والأجور مايؤثر على البحث العلمي من حيث التمويل، ومع الوفرة المالية حققتها الجزائر من إجراء ارتفاع أسعار البترول إعتمدت الدولة على مجموعة من البرامج والمخططات وهذا من اجل النهوض بالتنمية ومن بين البرامج المتبعة من طرف الدولة برنامج الإنعاش الإقتصادي.

بالرغم من تحسن الوضعية الإقتصادية للجزائر في فترة معينة إلا أن نصيب قطاع التعليم العالي لم يتطور قياسيا بالمراحل السابقة حيث بقي بنفس المخصصات من الدخل الخام حيث كان يقدر نصيب قطاع التعليم العالي في السبعينيات من القرن الماضي بـ 1.2 و 1.6 في الثمانينات وفي فترة الأزمة قدر بـ 1.01 لتبقى لنسبة في نفس المستوى تقريبا في ظل الوفرة المالية[3].

---

[1] عبد الرحمان التومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الجزائر دار الخلدونية، 2011، ص 66.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

[3] محمد السعيد بن غتيمية، أثر سياسات الإتفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015، ص 127، ص142.

إن قطاع التعليم في هذه المرحلة يتطور ببطئ مقارنة بالتحديات المستقبلية التي تنتظر القطاع والمسؤولية الملقاة على عاتقه في الدفع بالتنمية الإقتصادية.

لأن رأس المال البشري هو ما تصبو معظم لدول لتوفيره في العصر الحالي عن طريق مؤسسات التعليم، الدولة الجزائرية تتدخل في تحديد السياسة المالية والتمويلية لكل القطاعات بناء على حالتها الإقتصادية بإعتبارها دولة ريعية تعتمد في مداخلها على البترول أي أنه كل ما كان سعر البترول مرتفع فهي تخصص ميزانية كبيرة لقطاع التربية والتعليم والعكس صحيح إذا انخفض سعر البترول فتعرف ميزانية التعليم إنخفاضا كما حصل في فترة السبعينات من تطور وفي فترة التسعينات من تدهور.[1]

شكل ارتفاع أسعار البترول في الفترات السابقة وضعا مريعا للدول الريعية ومن بينها الجزائر حيث شهدت الإيرادات العامة التي البترول مصدرها الأساسي تزايدا ملحوظا في الإقتصاد بالرغم من الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الماضية وتزايد الإحتياطات الصرف الأجنبي إلا أن هذا لم يستغل لتطوير القطاعات الأخرى المساهمة في الإقتصاد خارج قطاع المحروقات فيجب على الجزائر إتباع إستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات.

[1] محمد السعيد بن غتيمية، المرجع نفسه، ص143.

المبحث الثالث : الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات

المطلب الأول: القطاع الفلاحي

يعتبر الإقتصاد الجزائري على أنه إقتصاد طلبي أي إقتصاد يستورد ولا يصدر وهذا لأنه غير فعال بحيث فشل في تغطية الإحتياجات الرئيسية لمواطنيه بالدرجة الأولى الإحتياجات الغذائية بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني والتقلبات المناخية[1].

ويتميز القطاع الزراعي بأنه من أهم القطاعات الإقتصادية التي تقدم إقتصاديات بلدان العالم فهو العصب الحساس الذي يضمن العيش وإستمرار السكان فالزراعة بمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة حيث ان القطاع الزراعي يتميز بأهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم وذلك لإرتباطه بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، وبهذا فإن الزراعة تمثل الركيزة الأساسية للتنمية ببعدها البيئي أيضا من خلال المحافظة على التنوع الحيوي والتوازن البيئي تصنف الجزائر ضمن الدول المستوردة للغذاء وهذا لأنها لا تمتلك التأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية تصميم وتنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض وهذا عن طريق إنتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والاهداف من خلال :

- إقامة علاقة منسجمة بين القطاعات الإقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتقوم الزراعة بتوفير الموارد الزراعية لصناعات المختلفة وتلبية حاجيات الغذائية للمجتمع.
- الحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الفلاحية كل مخالف القانون لحماية هذه الأراضي من الإستنزاف.
- إستصلاح المزيد من الأراضي وإضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة وهذا من أجل زيادة إنتاج الغذاء.
- تشجيع وترقية الإستثمار في القطاع الزراعي خاصة من قبل القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة في المجلات التي يرغب

[1] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، المرجع السابق، ص 99

المستثمرين في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الإقتصـــادية لمشـــاريعهم قبـــل الإستثمار.

- ضرورة الإستفادة من الحلقات الزراعية من أجل توفير تكاليف شراء الأسمدة إلى سماد عضوي تام ومقيد لتربة الزراعية.[1]

عند الحديث عن الهدف الأساسي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه منذ الإســـتقلال ألا وهو الخروج من دائرة الإقتصاديات الربعية، ويعتبر قطاع الفلاحة أول القطاعات المعول عليها للتوفير تنويع إقتصادي خارج المحروقات وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر أولوية ملحة لدى سعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى محاولة تدارك النقص الحاصل فـــي المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات والمخططات التي كانت أخرها سياسة التحديد الزراعي الفلاحي وريفي وذلك في إطار الخطـــة الخماســـية لتنمية في الفترة المعاصرة الحالية كمسعى لتطوير القطاع في حدود والامر لم يتوقف هنا بل بالسيطرة بخطط تطوير القطاع ضمن خطط فلاحية معينة ترتكز على معدل النمـــو للقطاع محاولة تحقيق الإكتفاء مع الحليب والقمح اللذان يشكلان نسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول أساسا مع عائدات البترول كما تسعى هذه الخطة إلى توفير ما يقـــارب 1.5 مليون وظيفة في قطاع الفلاحة، ويعتبر التطور الذي شهدتها بعض الشعب الفلاحية مثل البطاطا في واد سوف مثال محفز لمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة بالخروج من الأزمة البترولية.[2]

يعتبر قطاع الزراعي من القطاعات الإقتصادية الكثيفة العمل أي التي تعتمـــد علـــى اليد العاملة كثيرا لهذا يمكن أن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم حيث يشتغل في هـــذا القطاع في الجزائر بنسبة 26.6 %من نسبة العاملين وهذا لكون أن العمل فـــي القطـــاع الزراعي الوطني لا يزال يتسم بالقطاع الموسمية وهذا ما يشير إلى أن العمل في القطاع يبقى مرهون بالظروف المعيشية وبالتالي فأغلب العمال بالقطاع هم عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى.

---

[1] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، المرجع نفسه، ص 99.

[2] سفيان بو قطاية، عبد الوهاب بن زاير، أثر إنهيار أسعار البترول الإقتصادي الجزائري، التداعيات والحلول، مجلـــة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، ص 357.

إن القطاع الزراعي هو قطاع يساهم في تكامل الإقتصاد الوطني من خلال تحقيق التفاعل بين القنوات بين ذلك التكامل بين مختلف أنشطة الإنتاج الزراعي والمعالجة الصناعية[1].

للمنتجات الفلاحية وهذا في إطار إستراتيجية السلسلة الغذائية كما أنه يساهم في تفعيل قطاع النقل الذي يقوم بنقل مختلف الإنتاجات سواء الإستهلاك النهائي أو لتصنيع والتغليف كما أن الإهتمام بهذا القطاع يساهم في تحسين النظام البيئي بإعطاء مناظر طبيعية خلابة لمختلف مناطق البلاد مما يساهم في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية إضافة إلى مساهمته في توفير العملة الصعبة .[2]

المطلب الثاني: القطاع السياحي

يلعب قطاع السياحي دورا مهما في الإقتصاديات الكثير من الدول حيث يعتبر القطاع السياحي قطاع يخلق الثروة ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول البترولية التي وجدت في هذا القطاع ضالتها فقامت بإستغلال مواردها ومكانتها السياحية بشكل يضمن إستدامتها ويجنبها الإعتماد على مورد ناضب، وخير مثال ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت تطورا كبيرا في مجال الخدمات السياحية[3].

والجزائر من الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى العالمي لمت تحتويه من آثار ومناطق متنوعة كالصحراء والشواطئ والحمامات المعدنية إلا أن الجزائر من المقومات السياحية جيدة تبقى السياحة الوطنية بعيدة كل البعد من أجل تحقيق التنمية للإقتصاد الجزائري بحيث يمكن أن يكون بديلا لقطاع البترول والجزائر تملك بنية تحتية سياحية وهبها لها الخالق عز وجل ولم يبقى لها إلا العمل الجدي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة تساهم في

[1] عمر جنينية، مديحة بخوش، دور قطاع الزراعة في إمتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى الدولي، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامع مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 14.

[2] عمر جنينية، مديحة بخوش، المرجع السابق، ص 14.

[3] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، المرجع السابق، ص 101.

زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي الذي يتميز بعدم الإستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي عدم الإستقرار وإرادات البترول.

إن التقييم الحقيقي لقطاع السياحة في الجزائر يجب أن يشمل طبيعة الخدمات التي يوفرها الأجانب وذلك نظرا لكونه قطاع جيد إستراتيجي والنهوض به يؤدي إلى النهوض بقطاعات إقتصادية أخرى بحيث أن لا يمكن أن نتصور تحقيق التنمية سياحية بدون تنمية لقطاع الخدمات وقطاع البنكي وقطاع النقل.[1]

من بين المقومات التي يزخر بها الإقتصاد الجزائري يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي يمكن التمويل عليها كأداة لتنويع والخروج من دائرة الريع، ذلك للعديد من الجنراء يجمعون على القطاع السياحي يعتبر مصدرا مهما يمكن التعويل عليه لحل الأزمة الإقتصادية مع العالم أن هذا التوجه ليس إستثناءا حيث تلقى السياحة إهتماما متزيدا من طرف الدول النامية المتقدمة على حد سواء، ويساهم القطاع بشكل ضئيل جدا في الناتج الكلي للجزائر وذلك رغم المؤهلات الكبيرة المتوفرة، كمحاولة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فقد تم تسطير المخطط التوجيهي للهيئة السياحية من أجل التمنية السياحية بالجزائر،حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعية جديدة تبنتها الدولة بعد جزءا من المخطط الوطني لهيئة الإقليم، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستقلة وذلك من أجل الرقي الإجتماعي و الإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.[2]

تتوفر الجزائر كل أنواع السياحة فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين[3] إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهبية وفيه أخصب الأراضي فهي تنحدر من السهول العليا بسلاسل جبلية للأطلسين من الغرب إلى الشرق فهي تشكل من أربعة أقسام متوازية علة طول الشواطئ والسهول الساحلية (وهران–متيجة– عنابة–سكيكدة) متنوعة

[1] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، المرجع السابق، ص 101

[2] المرجع نفسه، ص 357.

[3] وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 250.

من جبال الأطلس التلي وجبال الأطلس الصحراوي، كم أن الزائر يستمتع بالنقاوة الكثبان الرملية وجمال النخيل التي تضفى واحتها جملا خلابا للصحراء الجزائرية والتي تتوفر فيها خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف.[1] تتميز الصحراء الجزائرية بمناخ يساعد على تنشيط حركة السياح في مدار السنة بداية من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل ما عادا الأشهر التالية إبتداءا من شهر ماي إلى شهر أكتوبر، وخاصة أن الصحراء الجزائرية مشهورة بالهقار والتاسيلي وهضبة الأسكرام التي تحتضن أجمل لحضات شروق وغروب الشمس في العالم كما أن صخورها تحتوي على بقايا حيوانية ونباتية تعود إلى أكثر من 10 الآف سنة [2] وبهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية بالجزائر منتوجا سياحيا فريدا من نوعه يؤدي حتما إلى رفع القطاع السياحي إلى الأمام إذ ما تم تأهيله وإستغلاله أحسن إستغلال [3] تعتبر الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تمتلك رصيدا تاريخيا وحضاريا وثقافيا متنوعا حيث أنه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ وقامت فوق أرضها حضارات قديمة وعديدة نذكر منها الحضارة الفارسية.

والفينيقية والرومانية وبنيت دول بأكملها كالدولة الرستمية و الإدريسية كالولاية العثمانية فمثل هذه الحضارات السابقة تركت معالمها وأثارها الحضارية والتي لا تقدر بثمن مما جعل الجزائر تمتلك أيضا رصيدا حضاريا فسيفساء زادها جملا وروعة حضارات ما قبل التاريخ كموقع الطاسيلي.

إن الحديث على إمكانيات التاريخية والحضارية للجزائر لا تنتهي وهذا نظرا للكثرة هذه الإمكانيات ولكبر هذا الوطن القارة وكل نقطة في الجزائر تتميز عن غيرها وتجعلها

[1] صليحة عشي، الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة انيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2001، ص 54.

[2] وحيد خير الدين، المرجع السابق، ص 250.

[3] عادل عمراوي، بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة بسكرة، سنة 2015-2016، ص 65.

مميزة عن الأخرى بكل النواحي، فالزائر للجزائر حتما سينبهر بهذا التنـــوع التـــاريخي والحضاري والثقافي الراسخ في عمق كيان الجزائر[1]

يعتبر قطاع السياحي من أهم القطاعات الإقتصادية التي تعتمد عليهـــا إقتصـــاديات الدول في مختلف أنحاء دول العالم وذلك اما يدره من إيرادات المالية ضـــخمة وتـــوفير مناصب الشغل وهذا إلى جانب جلب الإستثمار وإقامة المزيد من البني الهيكلي القاعـــدي وتحويل كميات هائلة من العملة الصعبة نحو الداخل .[2]

المطلب الثالث : القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات الحساسة في الإقتصاد الوطني وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تشغيل اليد العاملـــة وتحقيـــق إيـــرادات المالية وتساهم بها في الميزانية السنوية وبهذا اقرت الحكومة الجزائرية بـــرامج هامـــة لترقية وتطوير قطاع الصناعة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهـــا مـــن أهمية بالغة في عملية التنمية الإقتصادية[3].

تشكيل قاعدة صناعية هينة ومتنوعة هدفا منشودا من طرف السلطات الجزائرية منذ وضع الخطوط العريضة لسياسة الإقتصادية الجزائرية حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة 1962 أن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحة متطورة على هذا الأساس منحت الجزائـــر إمكانيـــات كبيـــرة للصناعات البترولية وصناعة الحدي والصلب وفي هذا الإطار تتحمل الدولـــة مســـؤولية توفير الظروف الخاصة بإنشاء صناعات ثقيلة ورغم كل هذه الجهود المبذولة من شراكة وفتح باب أمام الإستثمارات الأجنبية خاصة مع الإتحاد الأوربي الـــذي يعتبـــر شـــريك إستراتيجي حيث كان الهدف الأساسي للجزائر من خلال إتفـــاق الشـــراكة مـــع الإتحـــاد الأوربي للإستفادة من مزايا التي تتمتع بها دول الإتحاد الأوربي مما يؤدي إلـــى تعزيـــز

[1] صليحة عشي، المرجع السابق، ص 60، 64، 65.

[2] عادل عمراوي، المرجع السابق، ص 76.

[3] جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، المرجع السابق، ص 103.

التنافسية إلى رغبة الجزائر في توازن العلاقات الإقتصادية والإجتماعية وتوسيعها وغيرها إلا أن قطاع الصناعة يطل يراوح مكانه[1]

بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة لفشل إستراتيجيات التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة أصبحت الدولة الجزائرية المجبرة على وضع إستراتيجيات جديدة وذلك من أجل إنعاش الصناعة الوطنية وتطبيق إستراتيجيات جديدة تختلف في أهدافها ومضمونها عن سابقاتها فتشخيص صناعة الوطنية اليوم يبزر على أنه أصبحت سلسلة من عمليات التركيز والتجميع والتعليب دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي كما أنها غير قادرة على إستيعاب وتطوير تقلبات الحديثة والإستفادة منها إستفادة إيجابية .[2]

وقد إعتمدت الجزائر في بداية سياستها الصناعية على الإهتمام بالصناعات الثقيلة التي عرفت بالصناعة المصنعة وذلك لقدرتها على إستيعاب عدد كبير من العمال من أجل حماية القدرة الشرائية للعائلات وقدت نمت عملية تنفيذ إستراتيجية الصناعة المصنعة سلسلة من المخطاطات التنموية.

أدت الأوضاع الإقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال سنة 1986 على إثر إنهيار أسعار النفط إلى ظهور إختلالات واضحة وسريعة في الإقتصاد الجزائري أبرز ضعفه وهشاشته وعدم قيامه على أسس صحيحة وخاصة في الميدان التسيير وإستثمار الموارد المالية نتيجة لذلك كان من الضروري القيام بإصلاحات جذرية، بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات النمو الضعيفة وخالية أحيانا أخرى، على أنه حتى ذلك النتائج الضعيفة المحققة لم تشمل كل جوانب القطاع الصناعي وإقتصرت فقط على بعض النشاطات وهي الصناعة الغذائية والتبغ والكبريت[3].

[1] سفيان بوقطابة، عبد الوهاب بن زايد، المرجع السابق، ص 353.

[1] نصيرة قريشي، المرجع السابق، ص 88.

[3] عبد الرحمان عية، إستراتيجيات جديدة في الجزائر إستمرارية أم قطيعة، ملتقى وطني، 23-24 أفريل 2012، جامعة مستغانم، ص 160، 163.

خاتمة

يعتبر البترول أهم سلعة في الأسواق العالمية حاليا، حيث تتميز بعدم ثبات أسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها والمستوردة خاصة المنتجة منها مما جعــل بعضها يبحث على مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنوع مصادر الدخل فــي صــورة دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر عدم إستقرار أسعار النفط أهم العوامل المؤثرة فيه، تذبذب الإقتصاد.

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ســاهمت فيــه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها إلا أن الحــديث عمــا فعلــه البترول بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية .

النفط كمادة حيوية للبشرية آثار الكثير من النقاش في ميدان السياسية أكثر مما يثيره في ميدان الإقتصاد أسعاره هي قرارات سياسية بدرجة أولى كما أنه أستعمل كسلاح فــي الحروب مثل حرب العربية الإسرائيلية 1973 والحرب العراقية الإيرانية سنة 1979.

ولقد حاولنا في دراستنا الإجابة على إشكالية الأزمات البترولية التي شهدها العــالم وخصوصا أزمة 1973 وكيف أثرت على الجزائر.

تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للبترول ونشأته في الجزائر وأهميته ثــم إلى خصائصه إضافة إلى مفهوم الأزمة وخصائصها وأسباب نشوبها

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تعريف الأزمات البترولية التي شهدها العالم بدايــة من أزمة 1973(تعريفها – أسبابها _ نتائجها) إضافة إلى أزمــة 1979 (تعريفهــا– أسبابها – نتائجها) وأزمة 1986 (تعريفها – أسبابها – نتائجها).

في الفصل الثالث تطرقنا إلى الآثار والإنعكاسات الأزمات البترولية على الإقتصــاد الجزائري والمجتمع بالإضافة إلى طرح بعض الحلول المقترحة لتخطي الأزمة .

إن الأهمية الكبرى التي إكتسبها البترول كمصدر أساسي للطاقــة وكمــادة أوليــة الصناعات البترولية جعلت منه سلعة استراتيجية مهمة في الحرب والسلم على حد ســواء وأصبح أهم محاور الصراع الدولي هذا الصراع الذي كانت المنطقة العربية مــن أبــرز ساحاته بفعل ضخامة ثرواتها البترولية ومن النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- إن البترول العربي الذي تحرر من الحماية الأجنبية لم يعد في آمان من وجهــة النظر الأمريكية، لذلك كان الهدف هو حمايته إما عن طريق الحلفاء أو عن طريق الحماية الذاتية المباشرة .
- لايزال البترول هو عصب الإقتصاد العربي عامة والجزائري خاصة .
- إستعماله كسلاح في الحروب العربية الإسرائيلية خلق أثرا بارزا فــي الــدول الأمريكية والأجنبية

تحرر دول العربية المصدرة للبترول من التبعية لدول العالم الأول.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد سيد فتحي الخولي، إقتصاد النفط، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع، شارع عبد القدوس الإقتصادي السليمانية-جدة- 1997.

2. إسماعيل عبد الفتاح الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية (نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة)، موقع كتب عربية ص139.

3. بيدرو بريجر، الصراع العربي- الإسرائيلي (مائة سؤال وجواب)، مركز الدراسات الوحدة العربية، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية، ترجمة إبراهيم صالح، ط1-بيروت2012- المركز الإسلامي الثقافي، مكتبة سماحة آية الله العظمى.

4. سلمان السيهري، جغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الإشتراكية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2001.

5. شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، الإقتصاد الجزائري مابعد النفط (المستقبل العربي).

6. صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل 1948-1973، دار الشرق، عمان 1997.

7. ضياء مجيد الموسوي، أزمة البترول، الدراسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.

8. عادل مالك، من روس إلى جنيف، المنهل.

9. عبد العزيز وطيان، " الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992.

10.عبد الرحمان التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية، نشر وتوزيع دار المعتز-العراق.

11.عبد الرحمان التومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الجزائر دار الخلدونية، 2011.

12.عبد الكريم إبراهيم قصي، أهمية النفط في الإقتصاد "التجارة الدولية" النفط السوري.

13.عبد المجيد مرغيث، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، 2015.

14.عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، بدون طبعة 2004.

15.علي بن مهلهول الرويلي، إدراة الأزمات وتعريفها و أبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

16.كمال روابنية، تحرير التجارة، بدون طبعة، بدون دار نشر.

17.محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة للدراسات والإستثمارات بيروت2012.

18.محمد حسن هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، 1992.

19.محمد صديق العفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس-القاهرة- ط 2003.

20.محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسات شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط 2006.

الدوريات:

1. أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائرية في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1992 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، جامعة بابل، الدراسات الحضارية والتاريخة، المجلد 4.

2. أسامة صاحب منعم، الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية 1962، 1965 جامعة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية المجلد 5، العدد 1.

3. رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية نجامعة الجزائر، بدون عدد فيفري، 2004.

4. سفيان بو قطاية، عبد الوهاب بن زاير، أثر إنهيار أسعار البترول الإقتصادي الجزائري، التداعيات والحلول، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 06.

5. عبد الرزاق لخضر مولاي، تقييم أولويات سياسات الشغل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012.

6. فتوح أبو ذهب صادق، هيكل التجسس الإقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة الدراسات الإقتصادية، مركز الخليج لدراسات الإستراتيجية، العدد 3- 2012.

7. قطوش رزق، رمضان لوكيل، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على السوق العمل في الجزائر، مقاربة تحليلة، جامعة الجزائر3، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017.

8. محمد الدينوري، فاطمة علاق، دور الصناعات البرترولية في التنمية الإقتصادية وتحدياتها، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حمه لخضر-الوادي-مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جوان 2018، العدد 6.

9. محمد خلف الله، رياض أبو ملحم، النفط والمجتمع العربي، مجلة الوحدة، العدد 43، سنة 1988.

10. نصيرة قريشي، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05.

الرسائل الجامعية:

1. أميرة إدريس، أثر تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري 1980-2014، مذكرة لنيل شهادة الكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد-تلمسان- سنة 2015-2016.

2. بهية بوكروح، الأزمة المالية والإقتصادية العالمية (دراسة تحليلية لأسباب والتداعيات والحلول 2007-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2010-2011.

3. بو جمعة قويدري قويشح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 2008-2009.

4. جميلة بار، أزمة النفقات العمومية في قطاع الصحي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1994.

5. جليل عبد المنعم، عمر بودربالة، أثار صدمات النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد- تلمسان، 2015-2016.

6. حمد بوزيان، عبد الحميد خديمي، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بالقايد-تلمسان- الجزائر، مجلة مؤسسات جزائرية، العدد02-2012.

7. ريمة بيطام، أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر 200-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، قسم مالية وإقتصاد دولي، سنة 2014-2015.

8. رقية بوبكري، نور اليقين عرباوي، مدى تأثر تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية جامعة قاصدي مرباح سنة 2012-2013.

9. صلاح الدين طالبي، تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية(الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد-تلمسان- 2009-2010.

10. صليحة عشي، الأثر الإقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة انيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2001.

11. ظريفة ركيس، إكتشاف البترول وأثره في السياسة الفرنسية على الجزائر والدول المنطقة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية الإجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-سنة 2014-2015.

12. عادل عمراوي، بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة بسكرة، سنة 2015-2016.

13. محمد السعيد بن غتيمية، أثر سياسات الإتفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015، ص 127.

14.عدنان بريزة، واقع الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر، شهادة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

15. عربية دحاوي، اثر الصدمات البترولية على المتغيرات السياسية والمالية، دراسة تقنية حالة الجزائر 1970-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي ومالي، سنة 2015-2016.

16. عمر علماوي، شرف الدين سعداوي، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، سنة 2012-2013.

17. علي العمري، دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008.

18. عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة باتنة 2008.

19. محمد السعيد بن غتيمية، أثر سياسات الإتفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015.

20. مسعود اليلي، واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010.

21. لمواتي حجاج، ميزانية الدولة بين الجبائية العادية والجبائية البترولية، (مذكرة ليسانس 2004-2005).

22. ليندة سباش، سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران، مذكر لنسل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.

وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي سنة2012-2013.

المعاجم:

أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح -بيروت- الطبعة الجديدة، 1990.

الملتقيات:

1- أمينة مخلفي محاضرات حول مدخل إلى الإقتصاد البترولي(إقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ج1، 2013-2014.

2- صفية بوزار، فعاليات وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر بالجزائر، (ملتقى دولي حول تقديم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر، 2014، الجزائر).

3- عبد الحميد قومي، حمزة عايف، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، 02.

4- عبد الرحمان عبة، الإستراتيجية الجديدة في الجزائر إستمرارية أم قطيعة، ملتقى وطني، يومي 23 -24 أفريل -2012، جامعة مستغانم.

5- عمر جنينية، مديحة بخوش، دور قطاع الزراعة في إمتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى الدولي، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامع مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
مقدمة..... أ-د
مدخل تاريخي الأزمة البترولية 1973 وانعكاسها على الجزائر..... 8-6
الفصل الأول: البترول والأزمة الإقتصادية (إطار مفاهيمي)
المبحث الأول: مفهوم ونشأة البترول في الجزائر وأهميته..... 10
المطلب الأول: مفهومه ونشأة البترول..... 10
المطلب الثاني: خصائص البترول..... 13
المطلب الثالث: أهمية البترول 15
المبحث الثاني: ماهية الأزمة الإقتصادية وأسباب نشوبها 18
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية..... 18
المطلب الثاني: خصائص الأزمة الإقتصادية..... 19
المطلب الثالث: أسباب نشوب الأزمة الإقتصادية..... 21
المبحث الثالث: البترول في الإقتصاد الجزائري..... 22
المطلب الأول: مكانة البترول في الإقتصاد الجزائري 22
المطلب الثاني: تطور إنتاج النفط في الجزائر..... 23
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه البترول في الجزائر..... 25
الفصل الثاني: الأزمة البترولية 1973
المبحث الأول : الأزمة البترولية 1973 27
المطلب الأول : تعريف الأزمة البترولية 1973 27
المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1973..... 34
المطلب الثالث: نتائج أزمة 1973..... 36
المبحث الثاني: الأزمة البترولية 1979..... 38
المطلب الأول: تعريف أزمة 1979..... 38
المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1979..... 40
المطلب الثالث: نتائج الأزمة البترولية 1979 41
المبحث الثالث: الأزمة البترولية 1986 42

المطلب الأول: تعريف الأزمة البترولية 1986..... 42
المطلب الثاني: أسباب نشوب أزمة 1986..... 43
المطلب الثالث: نتائج أزمة 1986..... 44
الفصل الثالث: آثار وانعكاسات الأزمة البترولية على الجزائر
المبحث الأول :آثار وإنعكاسات الأزمة البترولية على الإقتصاد الجزائري..... 47
المطلب الأول: آثار وإنعكاسات الأزمة على الزراعة..... 47
المطلب الثاني: آثار وإنعكاس الأزمة البترولية على الصناعة..... 48
المطلب الثالث: آثار وإنعكاس الأزمة البترولية على المحروقات 49
المبحث الثاني: آثار وانعكاسات الأزمة البترولية على الصحة والسكن 51
المطلب الأول: آثار وانعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة..... 51
المطلب الثاني: آثار وإنعكاس الأزمة على الصحة والسكن..... 53
المطلب الثالث: آثار وإنعكاسات الأزمة البترولية على التربية والتعليم..... 56
المبحث الثالث : الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات..... 59
المطلب الأول: القطاع الفلاحي 59
المطلب الثاني: القطاع السياحي 61
المطلب الثالث : القطاع الصناعي..... 64
خاتمة..... 67
قائمة المراجع..... 69
فهرس المحتويات..... 76